الرّابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية

العدد (39) أبـريـل 2025م | السنة الرابعة

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

ملف العدد > صـ 63

الزيادة السكانية وتفاقم الفقر:

ثنائي يهدد مستقبل الاقتصاد اليمني

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي
رقـم (164) الصادر مـن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمـل
- تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

عـــدن - اليـــمـن Economista.967@gmail.com
www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407

محتويات العدد

هيئة التحرير 03

افتتاحية العدد 04

من نحن 06

شروط النشر في المجلة 07

تطورات اقتصادية

- النفط والغاز في شبوة.. بين سوء الإدارة وغياب التخطيط الاستراتيجي | د. عبدالغني عبدالله جغمان..... ◄ 17
- الاقتصاد الأزرق المستدام | م. ناصر صالح متاش..... ◄ 23
- ما هو المستوى الأمثل للاحتياطيات النقدية الخارجية للبنك المركزي اليمني؟ د. يوسف سعيد أحمد... ◄ 28
- الزراعة المنزلية أسلوب حياة | م. عبدالقادر السميطي. ◄ 31
- إنتاج الكمبوست الهوائي في يهر ومناصرة الزراعة العضوية | حسن الكنزلي..... ◄ 34
- الثقافة المالية للأطفال: نحو جيل واع مالياً | مامور فوضيل..... ◄ 36

تطورات أسعار السلع < 39

أسعار الصرف

- تحليل أسعار الصرف لشهر مارس <13

مقالات اقتصادية

- التسول البيعي: استغلال منظم لفرص عمل في اقتصاد غير منظم | د. أحمد مبارك بشير..... ◄ 43
- مصانع طحن الاسمنت: مشاريع العصر | د. حسين الملعسي..... ◄ 48
- التهرب الضريبي: عامل رئيسي في تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية في اليمن | معاذ عبدالواحد الصبري..... ◄ 51
- محافظ النقود الإلكترونية والشمول المالي في اليمن | هلال عبدالله عبدالرب..... ◄ 52
- تنمية الصادرات أولوية قصوى لليمن | د. غالب حسين سيف جواس ..... ◄ 52

من أوراق عمل ورش الرابطة

- **قرارات وقف تصدير الحديد (الخردة).. الآثار الإيجابية المرتقبة لنتائج التنفيذ**

أ. صالح الجفري ..... ◄ 58

الاقتصاد والناس

- الانفجار السكاني والانهيار الاقتصادي في اليمن: العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي

- د . حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... < 63

هيئة التحرير:

رئيس التحرير
د. حسين الملعسي

نائب رئيس التحرير:
د. سامي محمد قاسم

سكرتير التحرير:
د. صالح القملي

أعضاء هيئة التحرير:
أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:
د. جلال عبدالله حاتم
د. ليبيا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
د. نهى عمر العبد شرويط
أ. محمد ابوبكر سالم
أ. فواز الحنشي

الإخراج الفني:
حسين سيف الأنعمي

الافتتاحية

عيد بلا بهجة..
حين تتحول الفرحة إلى معاناة

يعاني حوالي 80% من سكان البلاد من الفقر بكل صورة فهل فكرنا كمجتمع كيف عانى اغلب السكان في رمضان وكيف مر عليهم عيد الفطر المبارك

عانت الأسر الفقيرة من ضغوط مالية متزايدة خلال رمضان إذ ترتفع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية مما جعل توفير وجبات الإفطار والسحور تحديا يوميا مما زاد من شعورهم بالعجز والحرمان والعزلة وفي عيد الفطر الذي يفترض أن يكون مناسبة للفرح والاحتفال عانى هؤلاء من صدمة نفسية إذ لا يجدون ما يكفي لإدخال البهجة إلى قلوب أبنائهم فلا غذاء ولا لباس وغابت الفرحة عنهم أيضا

وعلى الرغم من ظهور مبادرات الخير في هذا الشهر يبقى الواقع مؤلما للغاية فالكثير من الأسر الفقيرة لا يستطيعون تحمل نفقات العيد مما يجعلهم يعيشون حالة من الحزن المتواصل إذ تحولت نفقات الاحتفال إلى عبء ثقيل يثقل كاهلهم وتحولت الفرحة إلى مناسبة حزينة تذكرهم بمرارة الفقر والمعاناة

أن ارتفاع تكاليف ملابس العيد والأطعمة بشكل يفوق قدرة اغلب سكان البلد على التحمل قد جعل عيد الفطر يوماً يحتمل فيه الألم أكثر من البهجة، وهذا بدوره يجعلنا ندعو المجتمع للتكاتف والعمل على تخفيف هذه المعاناة بشكل مستدام

يجب أن يكون رمضان وعيد الفطر مناسبتين للتأمل في معاناة من لا يملكون القدرة على توفير أبسط متطلبات الحياة

إن التعاطف مع الفقراء ودعمهم هو واجب أخلاقي وديني يتطلب منا العمل معا لإيجاد حلول اقتصادية واجتماعية وإنسانية مستدامة

إننا وبهذه المناسبة ندعو وبإلحاح إلى التعاطف مع الفقراء والإحسان إليهم وهي حلول ضرورية مؤقتا ولكن يجب على المجتمع البحث في حلول مستدامة تساعد في تقليل عدد الفقراء وتوفير حلول سياسية واقتصادية تمكنهم من الاعتماد على الذات من خلال توفير فرص للعمل تدر دخلا يساعد الفقراء على العيش الكريم والانتقال من حالات البؤس والحرمان إلى حياة كريمة تجسد العدالة الاجتماعية بصورها المثلى

> ■ عاش الفقراء في هذه البلاد وما أكثرهم معاناة مضاعفة في شهر رمضان المبارك ورافق احتفالهم بعيد الفطر المبارك البؤس والجوع والحرمان حيث تأزمت معاناة الفقراء الذين يعيشون في ظل ظروف اقتصادية صعبة، حيث يتحول الاحتفال إلى ذكرى مؤلمة تعكس واقعا مريرا على عرض وطول البلاد

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

مـــن نحـــــن؟

نبـــذة عـــــن التأسيس:

تأسســت مجموعــة رابطــة الاقتصاديــن علــى تطبيق الواتســاب من قبل د. حســين الملعسي رئيس قســم الاقتصاد الدولي فــي كلية الاقتصــاد والعلوم السياســية/ جامعــة عــدن، حيــث لقــت الفكــرة استحســانا لدى المؤسســون الأوائل الذين انضموا إلــى المجموعــة مــن الأكاديميين ورجــال المال والأعمال والإعلاميين والمســؤولين التنفيذيين، والذيــن بمجموعهــم شــكلوا النــواة الأولــى لرابطــة الاقتصاديين.

وفــي تاريــخ 7 مــارس عــام 2022 تــم تأســيس مؤسســة الرابطــة الاقتصاديــة كمؤسســة رســمية تعمــل وفقــاً لتصريح مزاولة النشــاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشــؤون الاجتماعيــة والعمل

الرسالة:

تســعى الرابطــة أن تكــون منبــرًا اقتصاديًــا لكل المهتميــن في الشــأن الاقتصادي، في إطار شــراكة تســعى إلى معافــاة الاقتصــاد، وتقديــم مقترحات بالحــلول والمعــالجات للمشكــلات الاقتصــادية، كإسهام في تحقيق النمــو الاقتصادي، وتحسين بيئــة الأعمال علــى طريق النمو المســتدام

الرؤيــة:

خلق شــراكة مجتمعيــة رائدة، والعمــل الجماعي لإيجــاد حلــول مبتكــرة للمشــكــلات الاقتصاديــة، ووضــع أســس علميــة للشــراكة بيــن الدولــة والقطــاع الخــاص؛ لتحقيق شــــــروط معقولة لمعافــاة الاقتصــــــــاد

القيــم:

يحكم عمل المؤسســـــة منظومة من القيـــــم والتي تتجســـــــد فـــي المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبـــــــادرة والعمل الجماعـــــــي

الأهـــداف:

- تشــجيع قيام شــراكة مجتمعية تســهم فــي إعادة بنــاء الاقتصــاد الوطنــي من أجــل الاســتفادة من كل الطاقــات المتاحة فــي المجتمع
- المســاهمة فــي دراســة المشــكلات الاقتصاديــة وتقدم حلول ومعالجات تســاعد في خلــق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المســاهمة فــي تنفيذ المشــروعات التــي تتبناها المنظمــات الدوليــة في مجــال التنميــة المجتمعية
- إعــداد الدراســات والبحــوث الاقتصاديــة بما فيه خدمة رجــال الأعمــال وتنمية اقتصــاد البلاد.
- تبنــي عقــد الــورش والنــدوات والمؤتمــرات المتخصصــة فــي مجــالات الاقتصــاد والتنميــة
- العمــل على إصــدار دورية خاصة للرابطة تنشــر فيهــا نتاج الحلقــات النقاشــية والــورش والمؤتمرات المتخصصة وإشــهار التجارب الناجحــة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشــية عبــر مجموعــة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشــاكل الاقتصادية الراهنة والخــروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسســة
- تنشــيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العــام وتطور علاقــات مع منظمــات المجتمــع المدني المناظــرة محلية ودولية
- الســعي للإســهام الفعــال مــع الجهات الرســمية لوضــع السياســات والأجــراءات والقوانيــن المنظمة للنشــاط الاقتصادي في البلاد بما يســاعد على تحســين بيئــة الأعمال
- تقديــم الإستشــارات الاقتصادية لأعضــاء الرابطة و غير هم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.

إنشــاء منصــات إلكترونيــة للرابطة تعكــس رؤيتها ورســالتها وأهدافها وأنشــطتها المختلفة

- تنشــيط الحوارمع المهتمين في الشــأن الاقتصادي العام وتطوير علاقــات عمل مع...الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		
أولاً: عرض سعر شهري	الحجم	السعر (ريال يمني)
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبة عدن للتجارة
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين- جولد القطيبي
TaibatAdenTrading
taibataden84
info@taibataden.com
www.taibataden.com

CAC BANK
شاركنا الريادة

من مكانك !

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

تطورات اقتصادية

تقرير أسعار

صرف العملات الأجنبية في اليمن لشهر مارس 2025

إعداد:
د. نهال علي عكبور
رئيس رصد أسعار الصرف في المؤسسة

اولًا: حركة أسعار صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي والدولار لشهر مارس 2025م:

من خلال بيانات الجدول رقم (1) الموضح لحركة أسعار صرف العملات الأجنبية لشهر مارس نلاحظ تأرجح سعر صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي في حدود ال 600 ريال يمني مقابل الريال السعودي بمتوسط شهري بلغ 613 ريال يمني مقابل الريال السعودي، بلغ أعلى حدوده 625 ريال يمني مقابل الريال السعودي في تاريخ 19 مارس

كما لوحظ تأرجح في أسعار صرف الريال اليمني مقابل الدولار خلال الشهر في حدود2330 ريال يمني مقابل الدولار بمتوسط شهري بلغ 2350 ريال يمني مقابل الدولار. وبلغ اعلى حدوده في تاريخ 19 مارس بحوالي 2390 ريال يمني مقابل الدولار

ثانيًا: الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء:

ما تزال الفجوة في تفاقم متزايد بين المحافظتين مما يسبب مشكلة كبيرة

الشكل رقم (1) الموضح لحجم الفجوة بين محافظتي عدن / صنعاء لشهر مارس 2025م

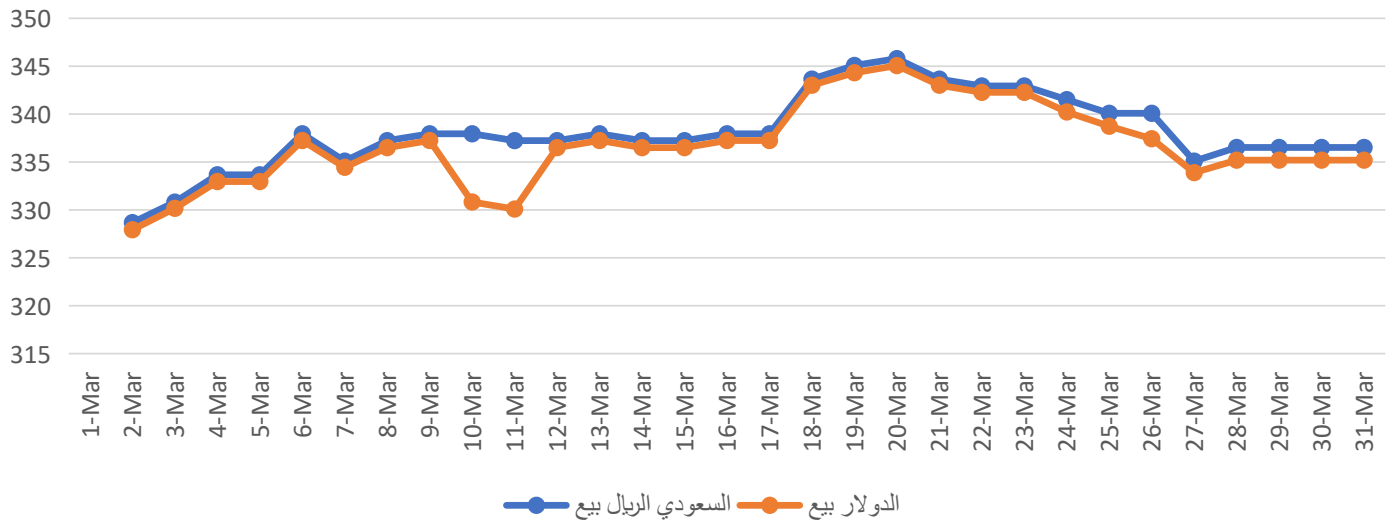

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر مارس لعام 2025م

أسعار السوق - محافظة عـدن | أسعار السوق - محافظة صنعاء

البيانات		الريال السعودي		الـــدولار		الريال السعودي		الـــدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	مـــارس	598	601	2281	2298	139.8	140.2	535	537
02	مـــارس	602	604	2296	2310	139.8	140.2	535	537
03	مـــارس	605	608	2308	2325	139.8	140.2	534	537
04	مـــارس	605	608	2308	2325	139.8	140.2	534	537
05	مـــارس	611	614	2330	2348	139.8	140.2	534	537
06	مـــارس	608	610	2319	2333	139.8	140.2	534	537
07	مـــارس	610	613	2327	2344	139.8	140.2	534	537
08	مـــارس	612	614	2334	2348	139.8	140.2	534	537
09	مـــارس	612	614	2334	2348	139.8	140.2	544	545
10	مـــارس	611	613	2330	2344	139.8	140.2	544	545
11	مـــارس	611	613	2330	2344	139.8	140.2	534	537
12	مـــارس	612	614	2334	2348	139.8	140.2	534	537
13	مـــارس	611	613	2330	2344	139.8	140.2	534	537
14	مـــارس	612	613	2334	2344	139.8	140.2	534	537
15	مـــارس	612	614	2334	2348	139.8	140.2	534	537
16	مـــارس	612	614	2334	2348	139.8	140.2	534	537
17	مـــارس	619	622	2361	2379	139.8	140.2	534	537
18	مـــارس	620	624	2365	2386	139.8	140.2	534	537
19	مـــارس	623	625	2376	2390	139.8	140.2	534	537
20	مـــارس	620	622	2365	2379	139.8	140.2	534	537
21	مـــارس	619	621	2358	2375	139.8	140.2	534	537
22	مـــارس	619	621	2358	2375	139.8	140.2	534	537
23	مـــارس	617	619	2350	2364	139.8	140.2	534	537
24	مـــارس	615	617	2343	2356	139.8	140.2	534	537
25	مـــارس	613	617	2335	2349	139.8	140.2	534	537
26	مـــارس	607	610	2312	2330	139.8	140.2	534	537
27	مـــارس	609	612	2320	2337	139.8	140.2	534	537
28	مـــارس	609	612	2320	2337	139.8	140.2	534	537
29	مـــارس	609	612	2320	2337	139.8	140.2	534	537
30	مـــارس	609	612	2320	2337	139.8	140.2	534	537
31	مـــارس	609	612	2320	2337	139.8	140.2	534	537

المصدر: twitter.com/Boqash.

في عمليات التحويل والنقل لبلد واحد بسبب الانشطار في سياسات البنك المركزي اليمني في عدن وصنعاء

ثالثاً: المزاد المعلن خلال شهر مارس 2025م:

تمت عمليتين للمزاد المعلن في تاريخ 9 و20 مارس لعام 2025م، بقيمة 30 مليون دولار، بلغت قيمة العطاءات المقبولة بحوالي 57 مليار ريال يمني، وكانت نسبة التغطية تتوزع بين 35% و47 % على التوالي، وكان سعر الإرساء بحوالي 2329 و2368 ريال يمني مقابل الدولار

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر مارس لعام 2025م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(7/2025)	09 - مارس	2329	2294	2329	30,000,000	10,516,000	24,491,764,000	35%	100%
(8/205)	20 - مارس	2368	2332	2332	30,000,000	14,122,000	32,932,504,000	47%	100%

المصدر: البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: رئيس رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

ZASCO

THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN

بيت الكهرباء الأول في اليمن

شركة أولاد الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة

Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM

ELECTROMECHA

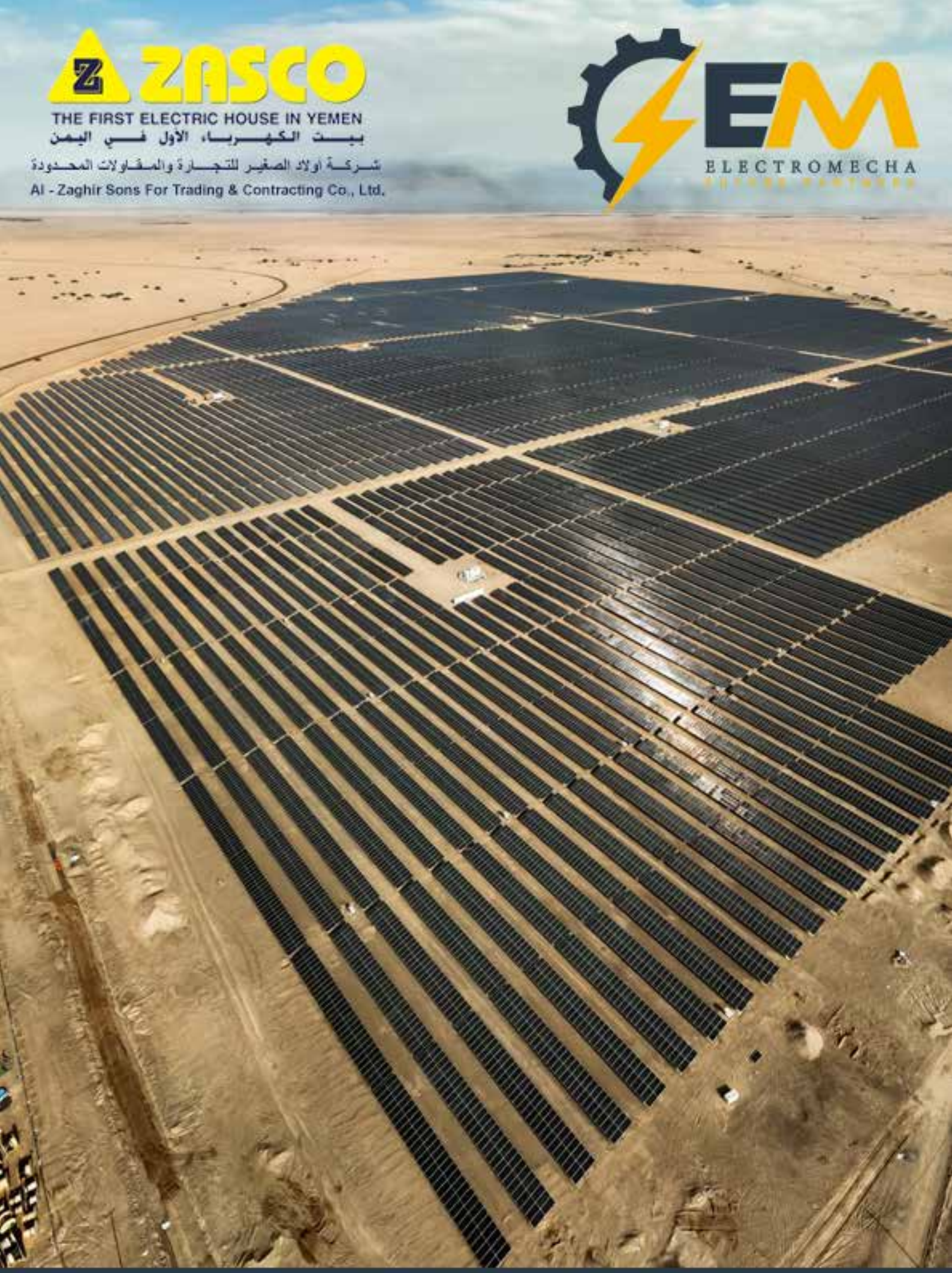

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

النفط والغاز في شبوة..
بين سوء الإدارة وغياب التخطيط الاستراتيجي

■ د. عبدالغني جغمان
خبير نفطي واستشاري
تنمية موارد طبيعية

■ تمثل محافظة شبوة إحدى أغنى المناطق اليمنية بالموارد النفطية والغازية، حيث تحتوي على 17٪ من الاحتياطيات النفطية و14٪ من الاحتياطيات الغازية في اليمن. ورغم وجود أربع قطاعات إنتاجية رئيسية وأكثر من 16 قطاعًا استكشافيًا واعدًا، إلا أن هذه الثروة الهائلة تعاني من سوء الإدارة، وغياب الاستغلال الأمثل، وافتقار الدولة إلى استراتيجية واضحة، ما أدى إلى خسائر فادحة وتراجع كبير في معدلات الإنتاج والاستراتيجية. رغم الإمكانيات النفطية والغازية الكبيرة التي تمتلكها شبوة، إلا أن سوء الإدارة تسبب في تراجع الإنتاج إلى مستويات متدنية. فعلى سبيل المثال، لا يتجاوز إنتاج قطاع العقلة حاليًا 4 آلاف برميل يوميًا، بينما يتم إحراق حوالي 50 مليون قدم مكعب من الغاز يوميًا، وهي كمية كافية لإنشاء محطة كهربائية بقدرة 300 ميجاوات، قادرة على تزويد شبوة والمناطق المجاورة بالكهرباء

1 ◄ أهمية شبوة في قطاع النفط والغاز

تميّز محافظة شبوة، جنوب اليمن، بثروات نفطية وغازية تُعدُّ من بين الأغنى في البلاد، حيث تتوسط محافظتي مأرب وحضرموت.

وتنتشر في المحافظة العديد من الحقول النفطية الهامة، بالإضافة إلى الموانئ والمنشآت النفطية الحيوية

تُعدُّ الموارد النفطية والغازية في اليمن عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد الوطني، حيث تمتلك شبوة نسبة مهمة من الاحتياطي الوطني. ووفقًا لبيانات عام 2023، فإن حضرموت تستحوذ على 51% من إجمالي الاحتياطي النفطي، تليها مأرب بنسبة 32%، ثم شبوة بنسبة 17%. أما على صعيد الغاز الطبيعي، فتتربع مأرب على

القمة بنسبة 81%، بينما تمتلك شبوة 14%، وحضرموت 5% فقط

تكشف هذه الأرقام عن الأهمية الاستراتيجية لشبوة في المشهد الاقتصادي اليمني، فهي تمتلك احتياطيات كبيرة يمكن أن تسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي والوطني إذا ما تم استغلالها بشكل صحيح. يوجد في شبوة أربعة حقول نفطية/ غازية منتجة، بالإضافة إلى أكثر من 16 قطاعًا نفطيًا استكشافيًا مع احتمالية عالية لاكتشاف حقول جديدة من النفط والغاز في القطاعات الواعدة

قبل عام 2015، كانت شبوة تنتج كميات كبيرة من النفط من عدة قطاعات رئيسية، أبرزها:

م/ القطاع	المساحة/ كم2	الشركة المشغلة	الجنسية	تاريخ الإعلان التجاري	الانتاج اليومي بداية 2015	اخر انتاج يومي أكتوبر 2022
جنة (5)	280	جنة هنت	تجمع شركات	أكتوبر 1995م	35 الف برميل	20 الف برميل
عياد (4)	1.998	الاستثمارات النفطية	يمنية	يوليو 1987م	100 برميل	100 برميل
داميس (S1)	1.156	أوكسيدنتال	أمريكية	أكتوبر 2003م	12 الف برميل	متوقف
العقلة (S2)	2.100	.O.M.V	نمساوية	يناير 2005م	17 الف برميل	4 الف برميل

انهار الإنتاج بشكل كبير بسبب عدة عوامل، أبرزها:

◄ غياب الإدارة الفعالة، مما أدى إلى فشل في تطوير الحقول القائمة واكتشاف حقول جديدة

◄ النزاعات بين الشركات المشغلة، التي عرقلت استمرارية الإنتاج وعرّضت البنية التحتية للتهالك

◄ الهجمات المتكررة على المنشآت النفطية، ما أدى إلى أضرار جسيمة أثرت على العمليات التشغيلية

◄ استحواذ مسئولي الدولة الحالية والسابقة على القطاعات النفطية، حيث تسيطر شبكات فساد تحت أسماء وشركات معظمها وهمية

◄ ضعف الرقابة الحكومية، مما سمح للشركات النفطية الدولية باستغلال الثروات بدون حوكمة حقيقية أو التزام بمعايير الاستدامة

في نهاية عام 2022، تراوحت صادرات النفط من ميناء النشيمة بين 800 ألف إلى مليون برميل شهريًا، مع إيرادات تصل إلى 100 مليون دولار شهريًا. لكن هذه العائدات لم تُسهم في تحسين الوضع التنموي أو الخدمات العامة بشكل ملموس. ويعود ذلك إلى غياب الشفافية وعدم وجود رقابة فعالة على إدارة الإيرادات النفطية، مما أدى إلى تفشي الفساد وطرح تساؤلات مشروعة حول مصير هذه الأموال، وعدم استخدامها في تطوير البنية التحتية وتحسين مستوى المعيشة في شبوة

وقد نشأت شبكات نفوذ قوية بالتعاون مع الشركات النفطية الدولية التي وجدت في شبوة بيئة مثالية للاستكشافات النفطية والغازية بتكاليف منخفضة، نظراً لغياب الرقابة الحقيقية على أنشطتها وأساليب عملها. أدى هذا الفشل في الإدارة والاستثمار إلى إهدار كبير للموارد، حيث لم تبذل الشركات المشغلة أي جهد ملموس لزيادة إنتاج النفط أو اكتشاف حقول جديدة، كما

بيع القطاعات النفطية خلال فترة الحرب
حجم الاحتياطيات المباعة 300 مليون برميل من النفط

قطاع مالك (9) 45 مليون برميل
قطاع العقلة (S2) 200 مليون برميل
قطاع داميس (S1) 65 مليون برميل

فشلت في استغلال الغاز المصاحب سواء عبر حقنه في المكامن النفطية للحفاظ على الضغط أو استخدامه في توليد الطاقة

إن غياب الرقابة الحكومية أتاح لهذه الشركات الاستمرار في ممارساتها غير المستدامة، مما ألحق خسائر اقتصادية وبيئية ضخمة. لتحقيق الاستفادة المثلى من ثروات شبوة النفطية والغازية، من الضروري تعزيز الحوكمة والشفافية، واتخاذ خطوات عملية لإعادة تشغيل الحقول بكفاءة، بالإضافة إلى استغلال الغاز المصاحب بدلاً من إهداره، وذلك لضمان مستقبل اقتصادي مستدام ومستقر للمحافظة واليمن بشكل عام

2 ◄ البنية التحتية النفطية في شبوة.. إمكانيات غير مستغلة

رغم توفر بنية تحتية متكاملة في شبوة، إلا أن معظم المنشآت تعمل بأقل من طاقتها أو متوقفة بالكامل، ومن أبرزها:

• ميناء بلحاف لتسييل الغاز الطبيعي: أكبر منشأة لتصدير الغاز في اليمن، لكنه متوقف عن العمل منذ 2015.

• ميناء النشيمة: منفذ تصدير النفط، لكنه يعاني من مشاكل تشغيلية وهجمات متكررة

• ميناء بئر علي وميناء قنا: يمكن أن يكونا منافذ استراتيجية مستقبلية لاستقبال شحنات المشتقات النفطية

• خط أنابيب عياد – النشيمة (230 كم): أنبوب قديم (1987) يعاني من تسريبات نفطية تسبب كوارث بيئية

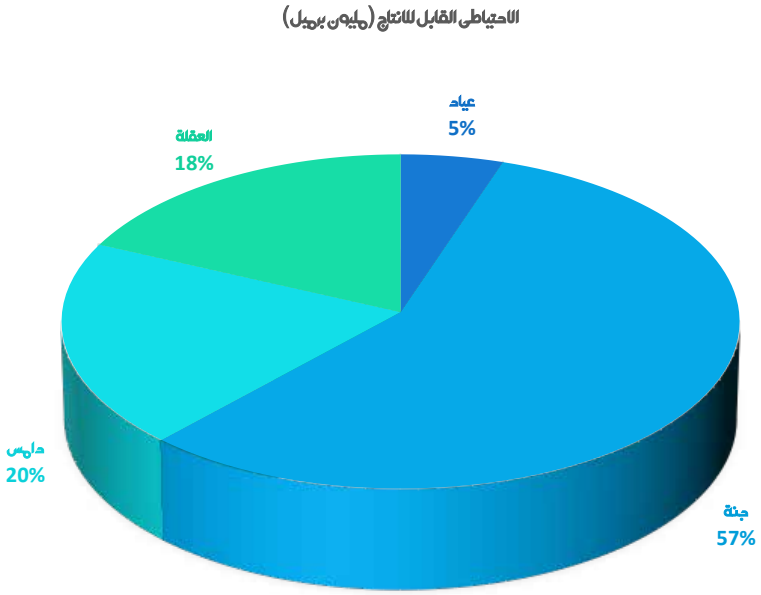

• خط أنابيب جنة – عياذ (82 كم): أنشئ عام 2021 لكنه متوقف بسبب النزاعات

• خط أنابيب صافر - بلحاف (320 كم): يمكن أن ينقل الغاز للتصدير لكنه متوقف حاليًا

3 ◄ نبذه عن اهم القطاعات في شبوة:

3.1 - قطاع جنة (5).. ثروة معطلة بسبب النزاعات:

يُعد قطاع جنة (5)، الواقع في حوض السبعتين بين مأرب وشبوة، أحد القطاعات النفطية الاستراتيجية في اليمن، حيث تم منحه لشركة توتال في يناير 1989، وشهد أول اكتشاف نفطي عام 1992، ليبدأ الإنتاج فعليًا في 1995، ويرتبط القطاع بخط الأنابيب الرئيسي لقطاع 18 في مأرب عبر خط يمتد 40 كم بقطر 12 بوصة، ما يتيح نقل النفط الخام عبر حقول مأرب – الجوف إلى محطة تصدير رأس عيسى على البحر الأحمر. وفي الفترة 2021-2022، تم مد خط أنبوب

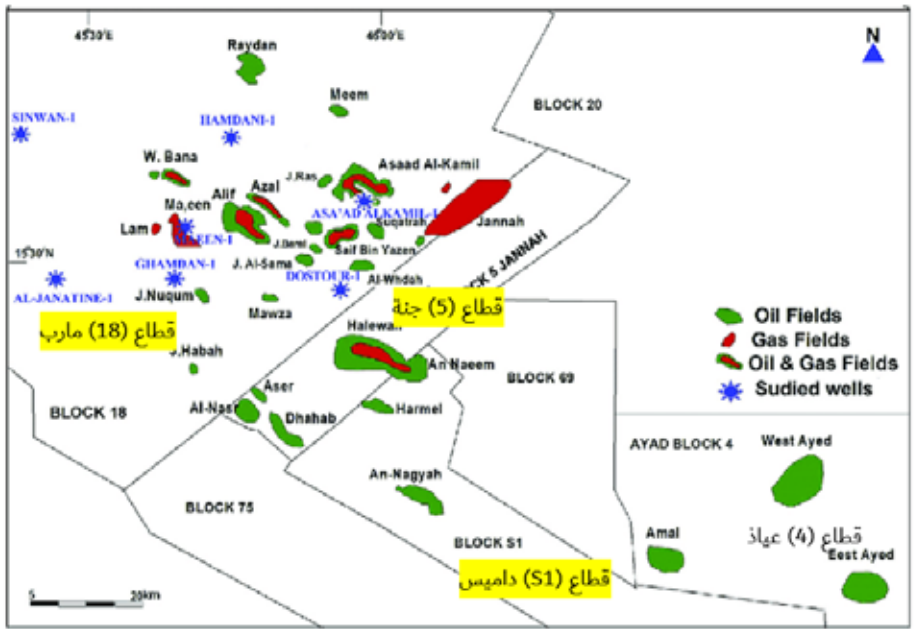

جديد بطول 82 كم يربط حقول جنة بحقل عياد (قطاع 4)، بهدف نقل النفط وضخه إلى ميناء النشيمة على البحر العربي، مما عزز البنية التحتية لتصدير النفط اليمني وزيادة الكفاءة التشغيلية للقطاع، وبحلول منتصف 2022، بدأ الإنتاج التجريبي بمعدل 20 ألف برميل يوميًا، لكن سرعان ما توقف الإنتاج بسبب هجمات الحوثيين على ميناء النشيمة

يشرف على هذا القطاع الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية (وايكوم) والتي أنشأت بقرار جمهوري رقم (1) لعام 1989 للأشراف وتطوير الحقول في قطاع جنة (5) . يضم القطاع 85 بئرًا نفطية موزعة على خمسة حقول، وهي (جنة، حليوة ، النصر ، دهب، عصر) إضافةً إلى منشأة طاقة كهربائية بقدرة 40 ميجاوات

منذ عام 2013، شهد قطاع جنة سلسلة من عمليات بيع وشراء لحصص الشركاء بين أكثر من شركة. وفي نوفمبر 2022، تم تكليف شركة بترومسيلة بتشغيل القطاع بعد استحواذها على حصص شركة توتال وإكسون. إلا أنه في ديسمبر 2023، أقر الشركاء بتعيين شركة جنة هنت كمشغل جديد للقطاع بعد استقالة شركة بترومسيلة. ومع ذلك، تراجعت بترومسيلة عن استقالتها وطالبت بالعودة كمشغل، وهو ما رفضه الشركاء. حالياً، يشهد القطاع خلافًا كبيرًا بين الأطراف المعنية، مما دفع الحكومة للتدخل، حيث أصدرت أربعة

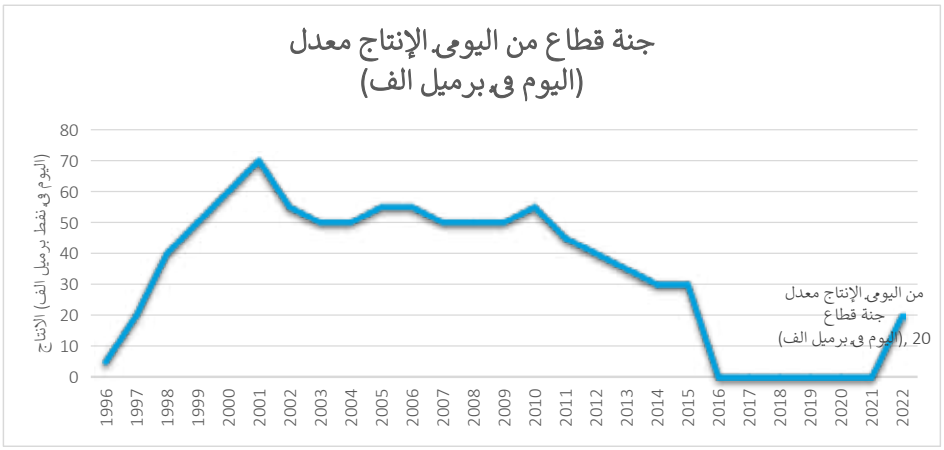

قرارات للقائم بأعمال المدير التنفيذي لشركة وايكوم، المشرف الحكومي على القطاع، في أقل من شهرين، مما يعكس حجم الصراع والمحاصصة في الرئاسة والحكومة اليمنية. ويتجه النزاع الآن إلى المحاكم الدولية في ظل الصراع المستمر بين الشركاء وشركة بترومسيلة، ما يعكس غياب إدارة موحدة قادرة على حل الخلافات بسرعة وضمان استمرارية الإنتاج

3.2 - قطاع العقلة (S2).. خسائر بيئية واقتصادية بسبب سوء الإدارة

تم اكتشاف النفط في قطاع العقلة عام 2006، وتقدر احتياطاته النفطية بحوالي 200 مليون برميل، إلا أن الإنتاج اليومي تراجع من أكثر من 20 ألف برميل و80 مليون قدم مكعب من الغاز إلى حوالي 5 آلاف فقط بحلول نهاية 2022.

قطاع العقلة النفطي من الحقول المستكشفة حديثاً في اليمن، والذي جاء بعد عمليات بحث واستكشافات مكثفة استمرت فترة طويلة في طبقات صخور الأساس، وهو ما شكل بارقة أمل واسعة للتوسع في الرقعة الجغرافية والخارطة النفطية في اليمن التي ظلت لفترة طويلة معتمدة على قطاع المسيلة في حضرموت ومن ثم صافر في محافظتي مأرب والجوف شرقي اليمن

تعاني شركة OMV المشغلة للقطاع من إخفاقات إدارية وفنية واضحة، حيث تقوم بإحراق ما يقارب 50 مليون قدم مكعب من الغاز يوميًا، ما يمثل خسارة اقتصادية هائلة، وتلوثًا بيئيًا أثر على الأراضي الزراعية وصحة السكان. ورغم أن الشركة اشترت ضاغطات لإعادة حقن الغاز منذ عام 2011، إلا أنها لم تقم بتشغيلها، مما أدى إلى انخفاض الضغط المكمني بنسبة 5%، وتسبب في فقدان ملايين البراميل التي تقدر قيمتها بحوالي 4 مليارات دولار

قامت شركة OMV بتسريح الكادر الوطني الذي استثمرت الدولة في تأهيله وتدريبه بمبالغ طائلة، متجاهلة الجهود التي بذلها الموظفون منذ استئناف الإنتاج في عام 2018 وحتى 2022. واستند هذا القرار إلى محضر اجتماع عُقد في القاهرة بين

ممثلي الدولة وممثلي الشركة في 13 ديسمبر 2023 حيث تم الاتفاق على فصل 199 موظفًا على مراحل. ويشكل هذا الإجراء انتهاكًا صارخًا لحقوق العاملين، مما يثير تساؤلات حول دور الحكومة في حماية حقوق الموظفين والعاملين في القطاع، الذين يُفترض معاملتهم كثروة بشرية وطنية. ومع ذلك، يبدو أن الحقوق العمالية لم تكن ضمن أولويات الحكومة، حيث تم التضحية بهؤلاء الموظفين دون اعتبار لتداعيات هذا القرار على مستقبلهم ومصالحهم

اما عن محاولات البيع المتكررة، فقد صرّح رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط بأن شركة أو إم في (OMV) تقدمت في 20 مايو 2022 بطلب لبيع حصتها في قطاع S2 العقلة والقطاعات الاستكشافية المرتبطة به، وهي قطاع 3 جردان وقطاع 70 عتق، إلى شركة سيبتك، لكن بعد التقييم الفني والمالي تبين عدم أهليتها. وفي 25 نوفمبر 2022، أعادت الشركة المحاولة ببيع الحصة إلى شركة زينيث، غير أن التقييم أكد مجددًا عدم استيفائها لمتطلبات التأهيل والتشغيل.

وعلى الرغم من ذلك، أعلنت شركة زينيث الهولندية عبر موقعها الرسمي في 3 يناير 2023 عن استحواذها على حصة أو إم في في تلك القطاعات، مما أثار جدلًا واسعًا على المستويات الإعلامية والرسمية. وردًا على ذلك، أصدرت الوزارة بيانًا رسميًا نفت فيه صحة الإعلان، وأكدت عدم موافقتها على الصفقة، ونشرت توضيحًا عبر الصحف الرسمية والموقع الإلكتروني للوزارة، إلى جانب توجيه خطاب رسمي لشركة أو إم في بشأن عدم استيفاء شركة زينيث للشروط الفنية والمالية اللازمة لإتمام الصفقة

وفي ظل فشل محاولاتها المتكررة لبيع القطاع لشركات غير مؤهلة، أعلنت أو إم في عن مغادرتها اليمن وإعادة القطاع إلى الدولة بحلول يناير 2025، وسط توقعات بإبرام صفقة قريبة لتسليم القطاع لشركة وطنية

3.3 - قطاع داميس (S1).. استثمارات متوقفة رغم الاحتياطيات الضخمة

في أواخر 2020، استحوذت شركة "أوكتافيا للطاقة" على 75% من قطاع داميس (S1)، بعد شرائه من شركة "أوكسيدنتال" الأمريكية، إلا أن الإنتاج لم يُستأنف بعد، رغم أن القطاع يحتوي على احتياطيات مؤكدة تصل إلى 124 مليون برميل، ونصف تريليون قدم مكعب من الغاز بحسب بيانات وزارة النفط

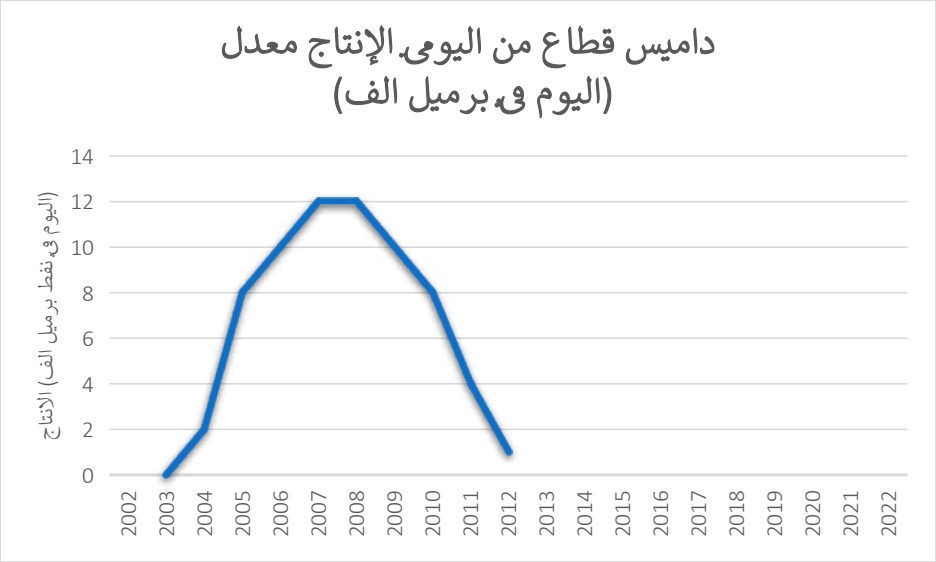

يتضمن القطاع عدة حقول نفطية، مثل النجية، حرمل، وعسيلان، إلى جانب ثلاث اكتشافات غير مطورة، لكن استمرار النزاعات حول التشغيل، وغياب الاستثمار الجاد، جعلا هذا القطاع يعاني من الجمود رغم إمكانياته الواعدة

في يوليو 2021 قدمت شركة اوكتافيا (هائل سعيد انعم) للوزارة في عدن برنامج عمل لاستئناف الانتاج من القطاع وبالتحديد من حقول النجية، ودفعت 450 ألف دولار عمولة للوزارة، والبرنامج على اساس انتاج 5 ألف برميل في اليوم كبداية. تم تأجيل بدء العمليات الى 2022 على اساس ان يزيد الانتاج الى 10 ألف برميل في اليوم، ولم يتم شيء منذ 2021، فقط وسيلة للاستحواذ على مقدرات الوطن بدون تنفيذ برامج حقيقية تعود بالنفع على المواطن والوطن

4 ◄ التوصيات والإصلاحات المطلوبة

إن ما يحدث من إهدار للثروات

الوطنية نتيجة للفشل الإداري والصراع المستمر بين الشركات والشركاء، وكذلك المحاصصة الحكومية التي تعرقل أي محاولات للتنسيق والتعاون الفعال، انعكس بشكل مباشر على الحياة المعيشية للمواطنين وعلى اقتصاد البلاد بشكل عام. فغياب الرؤية الموحدة والإدارة القادرة على حل الخلافات بسرعة، قد أدى إلى تدهور في قطاعات حيوية مثل النفط والغاز، مما أثر سلبًا على الموارد المالية للدولة وعزز من معاناة المواطنين.

وفي ظل استمرار هذه الخلافات والتوجه نحو المحاكم الدولية، يبدو أن الوضع سيزداد سوءًا، ويؤشر إلى مستقبل قاتم، حيث يُتوقع أن تستمر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في التأزم، مما يهدد استقرار البلاد ويزيد من تعقيد التحديات التي تواجهها

ولمواجهة هذه الأزمات، من الضروري تبني استراتيجية وطنية لإدارة الموارد النفطية، بحيث تُعطى الأولوية للاستخدام المحلي وتحقيق

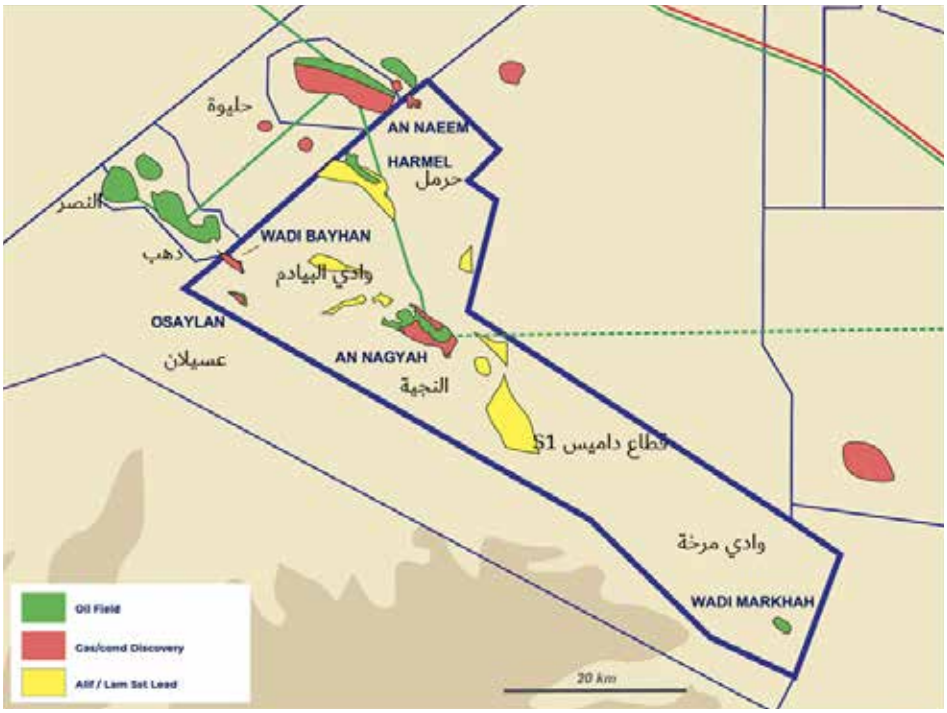

التنمية المستدامة. كما يجب إيقاف الشركات الفاشلة عن التشغيل وإعادة تأهيل الحقول النفطية وفق معايير فنية حديثة لضمان كفاءة الإنتاج.

من الضروري أيضًا تشغيل محطة كهربائية غازية في شبوة بقدرة 300 ميجاوات باستخدام الغاز المهدر لتوفير الطاقة وتحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة. تعزيز الشفافية في إدارة العوائد النفطية يُعتبر أمرًا

حيويًا لضمان توجيه هذه العوائد نحو تحسين البنية التحتية والتنمية المحلية. وأخيرًا، يجب إنهاء النزاعات القانونية حول تشغيل القطاعات، من خلال حلول تحفظ حقوق الدولة وتمنع تعطيل الإنتاج

إذا استمر الفشل في إدارة القطاع النفطي، فإن شبوة ستظل تعاني من الفقر والتدهور، رغم امتلاكها واحدة من أغنى الثروات الطبيعية في البلاد

الاقتصاد الأزرق المستدام

م. ناصر صالح متاش

إن المشهد البيئي العالمي يشهد تحولات عميقة، وأصبحت الاستدامة والإدارة المسؤولة للموارد أمرا بالغ الأهمية. وفي ظل هذه الخلفية من التغيير، يشكل الاقتصاد الأزرق المستدام حلاً واعداً، وخاصة بالنسبة للبلدان والمجتمعات الساحلية. في هذه المقالة، نتعرف أكثر على الاقتصاد الأزرق المستدام، ونستكشف مبادئه ومعناه وإمكاناته التحويلية

ما هو الاقتصاد الأزرق؟

قبل أن نتعمق في جوانب الاستدامة، من المهم أن نفهم ما هو الاقتصاد الأزرق. ويشمل ذلك الصناعات البحرية التقليدية مثل الشحن وصيد الأسماك، فضلاً عن الصناعات الناشئة مثل الطاقة المتجددة والسياحة والتكنولوجيا الحيوية. ومع ذلك، فإن جانب الاستدامة هو ما يميز الاقتصاد الأزرق المستدام

وفقًا لمركز الاقتصاد الأزرق، فإن "الاقتصاد الأزرق" يستخدم الآن على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم وله ثلاثة معاني مترابطة ولكن متعارضة:

الفوائد الاقتصادية الشاملة للمحيطات،

ومتطلبات معالجة الاستدامة البيئية للمحيطات،

واقتصاد المحيطات كفرصة متنامية لكل من البلدان المتقدمة والنامية

أسس الاقتصاد الأزرق المستدام

ولكي نفهم بشكل كامل جوهر الاقتصاد الأزرق المستدام، يتعين علينا أن نفحص مبادئه الأساسية وكيفية ترابطها مع بعضها البعض. دعونا

نتعمق في كل من هذه الركائز:

1. الاستدامة البيئية:

ويتمثل جوهر الاقتصاد الأزرق المستدام في الالتزام بحماية النظم البيئية البحرية. ويشمل ذلك حماية التنوع البيولوجي، والحد من التلوث، والتخفيف من آثار تغير المناخ. وتلعب الممارسات المستدامة مثل الصيد المسؤول وإنشاء المناطق البحرية المحمية دوراً حيوياً

ويعد الاستخدام المستدام للموارد البحرية عنصرا أساسيا في الاقتصاد الأزرق. ويعني هذا تحديد حدود الصيد، واعتماد أساليب صيد انتقائية، وتشجيع ممارسات تربية الأحياء المائية التي تقلل من الضرر الذي يلحق بالبيئة. يولي الاقتصاد الأزرق المستدام أهمية كبيرة للحفاظ على صحة المحيطات واستعادتها. ويتضمن ذلك بذل الجهود لمكافحة التلوث البلاستيكي، وتقليل جريان المغذيات، ومعالجة المشاكل الناجمة عن تحمض المحيطات

2. الجدوى الاقتصادية:

يشجع الاقتصاد الأزرق التنوع من خلال استغلال كامل مجموعة الفرص التي توفرها المحيطات. ويشمل ذلك إنتاج الطاقة المتجددة من خلال مزارع الرياح البحرية، واستخراج المركبات القيمة من الكائنات البحرية، وتطوير السياحة المستدامة. ومن خلال تسهيل مجموعة واسعة من الأنشطة المحيطية، يمكن للاقتصاد الأزرق المستدام أن يخلق فرص العمل وسبل العيش للمجتمعات الساحلية، وبالتالي الحد من الفقر وزيادة المرونة الاقتصادية

يعد احتضان الابتكار والتكنولوجيا أمرًا حيويًا لاستدامة الاقتصاد الأزرق ونموه. ويتم استخدام التقنيات المتقدمة مثل المركبات تحت الماء المستقلة وأنظمة مراقبة الأقمار الصناعية لتحسين إدارة الموارد وتقليل الأثر البيئي

3. العدالة الاجتماعية والإدماج:

يركز الاقتصاد الأزرق المستدام على مشاركة المجتمع وتقاسم المنافع. يجب أن يكون للمجتمعات الساحلية صوت في عمليات صنع القرار وأن تحصل على حصة عادلة من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة البحرية

غالبًا ما تتمتع المجتمعات الأصلية بمعرفة لا تقدر بثمن حول إدارة الموارد المستدامة والحفاظ على المحيطات. ويدرك الاقتصاد الأزرق أهمية احترام هذه الحكمة ودمجها في مبادئه وممارساته. ولضمان التوزيع العادل للفرص، يستثمر الاقتصاد الأزرق في برامج التعليم والتدريب

◄ أهمية الاقتصاد الأزرق المستدام

إن فهم أهمية الاقتصاد الأزرق المستدام أمر ضروري لتقييم دوره في معالجة التحديات العالمية

1.حماية البيئة: تغطي المحيطات أكثر من 70 % من سطح الأرض. وهي موطن لأنظمة بيئية متنوعة. يساعد التركيز الذي يبديه الاقتصاد الأزرق على الاستدامة البيئية على حماية هذه النظم البيئية من الاستغلال المفرط والتدهور، والحفاظ على الحياة البحرية والتنوع البيولوجي

2. التخفيف من آثار تغير المناخ:

تلعب المحيطات دورًا رئيسيًا في تنظيم مناخ الأرض. يساعد الاقتصاد الأزرق المستدام على التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال تعزيز مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح البحرية وطاقة الأمواج، والحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وحماية مصادر الكربون الحيوية مثل أشجار المانغروف والأعشاب البحرية

3. الاستدامة الاقتصادية:

غالبا ما تكون المجتمعات الساحلية عرضة للتقلبات الاقتصادية والكوارث الطبيعية. يساهم الاقتصاد الأزرق في تنويع مصادر الدخل، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية، وخلق سبل عيش مستدامة للمجتمعات المعتمدة على المحيط

4. الأمن الغذائي:

يعد الصيد مصدرًا مهمًا للبروتين لمليارات الأشخاص حول العالم. وتضمن ممارسات الصيد المستدامة إمدادات مستقرة ووفيرة من المأكولات البحرية، مما يساهم في الأمن الغذائي العالمي

5. الابتكار والتكنولوجيا:

ويعمل الاقتصاد الأزرق على تعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي، وتحفيز النمو الاقتصادي ومعالجة التحديات البيئية الملحة

6.التعاون الدولي:

ونظراً للطبيعة المترابطة للمحيطات، فإن التعاون الدولي يشكل عنصراً أساسياً لنجاح الاقتصاد الأزرق. ويعمل

على تعزيز العلاقات الدبلوماسية والجهود المشتركة لمعالجة المشاكل المشتركة مثل الصيد غير المشروع والتلوث البيئي

◄ تحديات واعتبارات الاقتصاد الأزرق

ورغم أن الاقتصاد الأزرق المستدام يحمل وعوداً عظيمة، فإنه يواجه أيضاً عدداً من التحديات والاعتبارات:

-تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة:

لا يزال تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة مهمة صعبة. يجب على صناع القرار أن يدرسوا بعناية العواقب طويلة المدى لأفعالهم

- تأثيرات تغير المناخ:

يشكل تغير المناخ تهديدًا كبيرًا للاقتصاد الأزرق حيث تؤثر مستويات سطح البحر المرتفعة وتحمض المحيطات والأحداث الجوية المتطرفة على المناطق الساحلية والصناعات. إن استراتيجيات التكيف والتخفيف ضرورية

- الصيد الجائر:

لا يزال الصيد الجائر يمثل مشكلة خطيرة على الرغم من الجهود المبذولة لتنفيذ ممارسات الصيد المستدامة. إن منع استنزاف مخزون الأسماك أمر ضروري من خلال الإدارة الفعالة والتنفيذ

- التلوث والنفايات البلاستيكية:

التلوث البحري، بما في ذلك النفايات البلاستيكية، يهدد صحة المحيط والحياة البحرية. إن معالجة هذه المشكلة تتطلب جهدا عالميا منسقا للحد من إنتاج البلاستيك وتحسين إدارة النفايات

- القضايا القانونية والحوكمة:

إن تنسيق جهود أصحاب المصلحة المتعددين والملاحة في المياه الدولية يمكن أن يطرح قضايا قانونية وإدارية. إن التغلب على هذه العقبات يتطلب إطارا قانونيا قويا وتعاونا دوليا

◄ "الاقتصاد الأزرق" الطريق إلى التنمية المستدامة في اليمن

لقد أصبح تطوير الاقتصاد الأزرق اتجاها حتميا على نطاق عالمي، ويعتبر الأساس للتنمية المستدامة للاقتصاد البحري. وهذا أيضًا عامل أساسي في تحقيق هدف التنمية المستدامة للأمم المتحدة للحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

وبفضل الإمكانات والمزايا الكبيرة لتطوير الاقتصاد البحري، انضمت اليمن إلى هذا الاتجاه لتحقيق معايير التنمية الاقتصادية المستدامة القائمة على المحيطات، وبالتالي تحقيق هدف أن تصبح دولة قوية وغنية من البحر

إمكانيات غنية ومتنوعة:

يبلغ طول ساحل اليمن 2500 كيلومترًا، وتنتشر بها أكثر من 182 جزيرة. ويشكل سكان المدن والمناطق الساحلية أكثر من 50 % من إجمالي سكان البلاد، ويعمل معظمهم في الصناعات المرتبطة بالنقل البحري. ونظرا لظروفها الجيوسياسية والجيواقتصادية، تتمتع اليمن بإمكانات كبيرة لتطوير اقتصادها البحري

يوجد ما يقرب من 90,000 صياد سمك مرخص في اليمن مع ما يقرب من 500,000 شخص مرتبطون بقطاع صيد الأسماك بطرية أو بأخرى. هؤلاء هم الخبراء المحليين في صيد الأسماك في المحيطات والبحار ويقدمون الدعم لحوالي 1.7 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد

نتيجةً للخط الساحلي الشاسع، فإن قطاع مصائد الأسماك في اليمن يحمل آفاقاً واعدة لم يتم استغلالها للمساهمة في الاقتصاد الوطني. على الرغم من ثراء الصيد البحري، إلا أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات التي تفاقمت بسبب الصراع المستمر منذ فترة طويلة. فقبل الحرب كانت مصائد الأسماك ثاني أكبر مصدر لعائدات التصدير في البلاد بعد النفط. مع إنتاج يقدر بحوالي 200,000 طن - يتم تصدير 40 إلى 50 في المئة منها - ساهمت مصائد الأسماك بحوالي 289 مليون دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة لعام 2013.

لسوء الحظ، نتج عن الصراع العديد من التحديات في عملية الإنتاج. تضاءل قطاع التصدير إلى النصف تقريباً، فمعدل الإنتاج الآن أقل من 100,000 طن سنوياً منذ بدء الحرب في عام 2015. انخفضت قيمة صادرات الأسماك إلى 74 مليون دولار أمريكي في عام 2018، كما أدت الزيادات في أسعار الوقود إلى تصاعد تكلفة عمليات الصيد بشكل كبير، مما أجبر الكثير من الصيادين على وقف قواربهم وبالتالي تعطيل سبل عيشهم

يوجد في اليمن 35 نوعًا من الموارد المعدنية باحتياطيات مختلفة في المياه اليمنية، ويعد النفط والغاز أكبر الموارد على الجرف القاري. علاوة على ذلك، تعد البحار موطنا لآلاف الانواع من الكائنات الحية التي تعيش مناطق مختلفة للتنوع البيولوجي البحري

ويعتبر اليمن أحد المراكز المهمة للتنوع البيولوجي البحري في العالم

يوفر التنوع البيولوجي البحري والنظم البيئية المتنوعة للاقتصاد الوطني احتياطيات هائلة من المأكولات البحرية. تتمتع اليمن بمساحات واسعة من مناطق الصيد التقليدية، حيث تضم العديد من الأسماك ذات الجودة العالية

أن السواحل اليمنية، تحتوي على حوالي 283 نوعًا من العوالق النباتية، 139 نوعًا من العوالق الحيوانية، و300 نوع من الشعاب المرجانية، 485 نوعًا من الطحالب، و283 نوعًا من الطحالب الكبيرة، و9 أنواع من الأعشاب البحرية، و21 نوعًا من النباتات الملحية، و168 نوعًا من شوكيات الجلد بما في ذلك 20 نوعًا من خيار البحر، و625 نوعًا من الرخويات، و53 نوعًا من القشريات، و4 أنواع من السلاحف البحرية المهددة بالانقراض، و969 نوعًا من الأسماك.

أن هذه المميزات أشبه بكنز وثروة سمكية ضخمة وهبها الله لليمن

وفي الوقت نفسه، تتمتع اليمن أيضًا بإمكانيات كبيرة في تطوير تربية الأحياء المائية في المناطق البحرية والساحلية.

وفي الوقت نفسه، تشكل السياحة البحرية ميزة خاصة حيث ان الشواطئ تلبي المعايير الدولية، فضلاً عن أشعة الشمس الدافئة على مدار العام والهواء النقي والعديد من المناظر الطبيعية الجميلة، تتمتع اليمن بالظروف المثالية لتطوير المنتجعات والمرافق السياحية الراقية

ومن بين المزايا الكبرى الأخرى التي تتمتع بها هو البحر الاحمر، وهو أحد أكثر طرق التجارة البحرية الدولية ازدحاماً في العالم، تتمتع اليمن بظروف جيدة لتنمية التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي البحري

أن التحول إلى نموذج اقتصادي للمحيط الأزرق يقوم على الحفاظ على "رأس المال الطبيعي البحري" وتعزيزه، وخاصة المصادر المتجددة مثل طاقة الرياح وتربية الأحياء المائية والسياحة البيئية، يعتبر حلاً أساسياً وطويل الأمد ومستداماً للعديد من البلدان الساحلية، بما في ذلك ا ليمن .

التحديات

1.الاستغلال غير المستدام: يعتبر الاستغلال غير المستدام للثروات البحرية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه اليمن

2.الفساد: يعتبر الفساد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه اليمن في استغلال الثروات البحرية

3.النقص في البنية التحتية: يعتبر النقص في البنية التحتية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه اليمن في استغلال الثروات البحرية

الفرص

1.التطوير الاقتصادي: يمكن أن يساهم استغلال الثروات البحرية في التطوير الاقتصادي لليمن

2.الاستقلال الاقتصادي: يمكن أن يساهم استغلال الثروات البحرية في الاستقلال الاقتصادي لليمن

3.التنمية المستدامة: يمكن أن يساهم استغلال الثروات البحرية في التنمية المستدامة لليمن

إن تحقيق الإمكانات الهائلة التي تمتلكها اليمن في مجال تطوير طاقة الرياح البحرية يتطلب وضع خطة مكانية بحرية. وبمجرد تنفيذ ذلك، يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف ا لطاقة

خاتمة

الاقتصاد الأزرق المستدام هو رؤية لمستقبل متناغم يتعايش فيه الرخاء الاقتصادي والاستدامة البيئية. ومن خلال تبني مبادئ الإدارة البيئية، والجدوى الاقتصادية، والمساواة الاجتماعية والحوكمة المتكاملة، يمكن للبلدان والمجتمعات الساحلية إطلاق العنان للإمكانات الكاملة لمواردها المحيطية مع الحفاظ على المحيطات للأجيال القادمة

وبينما نبحر في مياه هذا الاقتصاد، فإننا نتحرك نحو مستقبل أكثر مرونة وإنصافًا واستدامة، حيث يتم حماية المحيطات، أعظم كنز لكوكبنا، وتقديرها واستخدامها بشكل مسؤول. وبينما نستمر في مواجهة التحديات العالمية بدءًا من تغير المناخ ووصولاً إلى الأمن الغذائي، يقدم الاقتصاد الأزرق منارة أمل، مما يدل على أن الممارسات المستدامة يمكن أن تؤدي إلى تغيير إيجابي على نطاق عالمي

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

GET IN ON Google Play

Download on the App Store

الادارة العامة، شارع الملكة أروى، كريتر - عدن
pay.cards@nbyemen.com
nbyemen.com
أرقام خدمة العملاء: 02 250581 / 02 250582

54

بنك عملاق الدولة 100%

ما هو المستوى الأمثل للاحتياطيات النقدية الخارجية للبنك المركزي اليمني؟

د. يوسف سعيد
خبير الاقتصادي

■ في ظروف البلاد الراهنة من العبث البحث في مستوى الطلب الأمثل للاحتياطيات الدولية التي ينبغي أن يحتفظ بها البنك المركزي اليمني عدن نيابة عن الدولة لأننا لسنا في وضع اقتصادي ترفي او مريح يسمح لنا أن نناقش التكلفة التي يتحملها الاقتصاد الوطني من زاوية تحديد الاحتياطي المطلوب أو الأمثل منعا لئلا يطيح ذلك بالاستخدامات الأخرى البديلة لهذه الموارد والتضحية بها

لأن البنك المركزي لدينا يفتقد اصلا للاحتياطيات النقدية الخارجية ولا تتوفر شروط وظروف توفرها لكن من وجهة النظر الاقتصادية فإن المستوى الأمثل للاحتياطيات النقدية الخارجية لاي بنك مركزي يتطلب عمليا المعادلة بين التكلفة والعائد الاجتماعي لهذه الموارد

بعبارة أخرى جعل التكلفة الحدية للاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية مساوية للمنافع الحدية الإنتاجية المتحققة منها

تاريخيا وصلت احتياطيات البنك المركزي اليمني عتبت التسعة مليار دولار في أعوام الألفية قبل 2008 إذ أدت عوائد اسعار صادرات النفط المرتفعة إلى تحقيق فوائض مكن البنك المركزي من الوصول إلى مستوى هذا الرقم التاريخي من الاحتياطيات النقدية الخارجية

لكن هذه الاحتياطيات تقلصت تدريجيا نتيجة لانخفاض اسعار النفط وتراجع كميته عدا عن دخول اليمن في حالة من عدم الاستقرار السياسي

والامني بـدءا من العـام 2009.

لكـن مـا ينبغـي التأكيـد عليـه ان عوائـد انتـاج وتصدير النفـط هي فقط مـن شـكلت رافـدا للموازنـة العامـة وقاطرة للنمو الاقتصادي وسـتظل كذلك علـى المدى المتوسـط وحتـى الطويل

وبذلك مـا نحتاجـه مـن احتياطيات نقديـة خارجيـة لـدى البنـك المركزي بافتـراض تحقـق الـسلام هـو ذلـك الحجـم الـذي يسـمح للبنـك المركزي مـن سـحب فائـض السـيولة المحلية مـن الاسـواق 'ويعـزز ثقـة القطـاع المصرفـي والمالي بالسياسـات النقدية وسياسـة سـعر الصـرف التـي يتبعها البنـك المركـزي' عدا عن إشـاعة قدر مـن اليقين لـدى الخارج مـن أن اليمن قـادر على الوفـاء بالتزاماتـه. كما انه بذلك المسـتوى مـن الاحتياطيات الذي يلبي حاجـة الدولة للاسـتيراد والالتزام بدفـع ديونهـا الخارجيـة واعبـاء هذه الديـون، إضافة إلـى مواجهة الصدمات الخارجيـة والداخليـة وهـذا هو وضع اليمن المسـتقر

وغير متوفـر في الأزمة السياسـية والاقتصاديـة وفـي ظـروف الحـرب ا لقا ئمة

نظريـا وتجريبيا نظام سـعر الصرف الـذي تتبعـه الدولـة فـي أي بلـد، يؤثـر بحـدود معينـه وان بشـكل غير مباشـر على المـوارد المتاحـة للتنمية الاقتصاديـة، عبر مـا يتركه مـن اثر، علـى الاحتياطيـات النقديـة الخارجية وبالتالـي علـى بدائل اسـتخداماته

> سـعر الصرف فـي صنعـاء لا يمكـن وصفـه بأنـه نظـام سـعر صرف ثابت لأنه سـعر موجـه ومفروض من قبـل السـلطات بالحديد والنـار

وهنـا ينبغي أن نفهم أن أنظمة سـعر الصرف الثابتـة بأنواعها تلتهم قدر كبير مـن الاحتياطيـات النقدية لـدى الدولة فيمـا أنظمة اسـعار الصـرف المعومة والمـدارة تحتاج إلى اسـتخدام قدر اقل للاحتياطيات النقديـة لأن البنك المركزي في وضع السـعر المرن يسـتخدم مزيج من الأدوات للحفاظ على اسـتقرار سعر الصـرف إذ أن الأسـواق الحـرة هـي مـن تحدد سـعر الصرف العـادل والذي يتحقـق عبـر آليـات السـوق. لكن هذا يحدث فـي الدول عندما تكون الأسـواق ناضجـة والهيـكل الاقتصـادي متنوع ومنفتـح علـى الخـارج والمؤسسـات الماليـة والمصرفيـة تتميـز بالانضباط وتنفـذ معاييـر بـازل ونظم الشـفافية والحوكمـة فـي نشـاطها وعملياتهـا المصرفيـة الداخليـة والخارجية

لكن في سـوق الصرف فـي بلادنا لا تتوفر مثل هذه الشـروط وهـذه المعايير خاصـة مـع تحـول جـزء كبيـر من عمليات البنـوك إلى شـركات الصرافة ومـع تراجـع الاقتصـاد الحقيقـي فقد أصبـح الاقتصـاد النقدي هو مـن يمثل سـمة الوضع الراهن خاصـة مع غياب الشـمول والرقمنـة في النشـاط المالي والاقراضـي للبنوك

وقد يتسـاءل بعض العامة من الناس كيف أن نظام سـعر الصرف الثابت الذي تتبعه صنعاء حقق اسـتقرارا نسـبيا في سـعر الصرف فيما نظام سـعر الصرف المعوم في مناطق سـلطة الشرعية أدى إلـى تدهور مسـتمر في سـعر الصرف ووصـل سـعر الصرف في عـدن عتبت 2050 ريال للدولار؟

الإجابة علـى هذا التسـاؤل واضحة ومعروفـة وتفيـد أن مـا هـو متبع في سـعر صـرف سـلطة صنعـاء لا يمكن وصفـه بأنـه نظام سـعر صـرف ثابت لأنه غيـر مرتبط بعملة دولية أو بسـلة عـملات دوليـة، ولكنـه سـعر موجه مـن قبـل السـلطات وبالحديـد والنار ولا تسـتطيع السـوق المقيـدة اصلا بالإجراءات والمخاوف تجـاوزه. ولذلك هذا السـعر مرة أخرى وثانية هو سـعر صـوري وغيـر حقيقـي مخرجات

لا تنعكـس علـى اسـعار السـلع والخدمـات ولا علـى أصحـاب عوامل الإنتـاج. عـدا أن المعـروض هناك من العملـة المحليـة هو أقل بواقـع 40 في المائـة تقريبـا عـن حاجـة المعاملات الاقتصاديـة فـي مناطق سـلطة صنعاء ولذلـك يرتفـع المعروض مـن العملات

الأجنبية بالمقارنة مع المعروض من العملة المحلية. لكن يشهد السوق هناك أزمة سيولة محلية قوية وهناك عامل مهم يدعم اقتصاد صنعاء يتمثل بحجم التحويلات المالية بالريال السعودي التي تذهب الى صنعاء التي تشكل قيمة واردات مناطق الشرعية من القات والخضار والفواكه حيث يحول يوميا ما قيمته بين 40_50 مليون ريال سعودي تقريبا. كما فرضت صنعاء نظام صارم لتقنين واستخدام وتحويل العملات الأجنبية ومنع تحويلها إلى مناطق الشرعية. فيما العكس يحدث في عدن حيث تتسرب العملات إلى مناطق سلطة صنعاء بسهولة ويسر والكثير من شركات الصرافة تستلم توجيهاتها من هناك. ولذلك ما يحدث من مضاربات في سعر الصرف موجهه عدا أن الأزمة الاقتصادية التي تواجهها عدن هي نتاج لسياسة سلطة صنعاء وجزء من أدوات الحرب فهم من فرضوا الظرف القاهر على صادرات النفط والغاز

لكن بسبب غياب وضعف الدور المساند للبنك المركزي من قبل الجهات الحكومية ومؤسساتها والفراغ الناجم عن غياب الحكومة والمجلس الرئاسي عن عدن فقد استفحلت عمليات المضاربة بسعر الصرف وبدوافع الإثراء وتحويل الأموال المغسولة إلى الخارج وهو ناتج عن مخرجات الفساد العام

مبدئيا كان يفترض أن يؤدي نظام سعر الصرف الحر المتبع إلى الوصول إلى تحقيق سعر الصرف الحقيقي والعادل أو المقبول لكن عوامل كثيرة لعبت دورا سلبيا وألحقت ضررا بالغا بمعيشة الناس ومن بينها عدم كفاءة السوق وتشوهه وعدم تمثل النظام وإنفاذ القانون وتعدد السلطات ومراكز النفوذ وغياب الدور الداعم والإسناد للبنك المركزي جميع هذه العوامل وفرت بيئة مثلى للأنشطة الطفيلية وتوسع عمليات المضاربة بسعر الصرف ومع ذلك يعمل البنك المركزي على ملاحقة هذه الأنشطة ويتأمل

تعزيز دور الدولة ومؤسساتها الأمنية.

واخيرا نود أن نشير الى أن تحقيق اختراق يؤدي إلى عودة سعر الصرف إلى وضعة الطبيعي النسبي يتطلب تعزيز احتياطيات البنك المركزي بثلاثة مليارات دولار كحد أدنى تمكنه من سحب فائض السيولة وتوفير حاجة الاستيراد. لكن مثل هذه الحلول ستكون مؤقتة إن لم يتم تحسين كفاءة تحصيل الموارد والحد من الإنفاق ومواجهة ظاهرة الفساد بحزم وبنية صادقة ومخلصة واعتبار ذلك مطلب وطني قبل أن يكون مطلب إقليمي ودولي. كما أن من المهم العمل على توفير مدخلات الطاقة الكهربائية وموارد شراء الطاقة بالاعتماد على الموارد المحلية ومن بينها موارد انتاج وتصدير النفط والغاز ونعتقد أن المتغيرات الدولية والمحلية المتسارعة ستخلق الظروف والشروط الملاءمة لتحقيق هذه التوجهات على أرض الواقع على المدى القصير والمتوسط أن شاء الله

الزراعة المنزلية:
أسلوب حياة

■ م/ عبدالقادر السميطي
ممثل الجمعية الوطنية للبحث العلمي والتنمية المستدامة - م/ أبين

■ تُعدّ الزراعة المنزلية من الهوايات الممتعة والمفيدة التي يمارسها الكثير من الناس، فهي لا تقتصر على كونها مصدراً للغذاء الصحي، بل تسهم أيضاً في تنقية الهواء وإضفاء لمسة جمالية على المنزل. يشعر الشخص بالنشاط والحيوية عند رؤية المزروعات داخل المنزل، في الحديقة، على الشرفة، أو حتى على السطح

فوائد الزراعة المنزلية

الزراعة المنزلية لا تحتاج إلى مساحات كبيرة، حيث يمكن زراعة أنواع عديدة من الخضروات مثل: الطماطم، الباذنجان، البامية، البصل، الثوم، الكزبرة، الجرجير، الفجل، الكراث، الحلبة، الخس، والجزر

كما يمكن زراعة بعض الفواكه مثل: الليمون، المانجو، الجوافة، البابايا، والفري جامبا

هذه المحاصيل مفيدة جداً لأنها تُستخدم في الاحتياجات اليومية للأسرة، والأهم من ذلك أنها خالية من أي مواد كيميائية لأنها مزروعة بأيدينا

◄ الزراعة المنزلية... ضرورة وليست مجرد هواية

أصبحت الزراعة المنزلية ضرورة ملحة يجب أن تتحول إلى ثقافة عامة، حيث تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي ولو بالحد الأدنى. ومع وجود فائض في الإنتاج، يمكن بيعه في الأسواق لتحسين الدخل المعيشي

الزراعة المنزلية لا تتطلب أموالاً طائلة أو شهادة في الهندسة الزراعية، بل يمكن الاستفادة من الأدوات البسيطة والمتوفرة في المنزل، مثل:

عبوات الزيت الفارغة، الأواني الفخارية القديمة، أكياس الأسمنت الفارغة، وغيرها

◄ نصائح للزراعة المنزلية الناجحة

استخدام أوانٍ مناسبة: يجب أن تحتوي الأواني على فتحات لتصريف المياه الزائدة، مع مراعاة أن يكون عمقها لا يقل عن 20 سم لضمان امتداد الجذور بشكل جيد

اختيار التربة المناسبة: يُفضل استخدام التربة الطمية لأنها غنية بالعناصر الغذائية، مع إضافة السماد العضوي أو الكمبوست للحفاظ على خصوبتها ورطوبتها

◄ دعوة لدعم الزراعة المنزلية

في هذا الشهر الكريم، شهر رمضان المبارك، أدعو جميع المواطنين في محافظات عدن، لحج، أبين، وجميع أنحاء اليمن إلى تبني ثقافة الزراعة المنزلية، لما لها من فوائد صحية واقتصادية. كما أوجه ندائي إلى:

- ◄ وزارة الزراعة والري.
- ◄ الجمعيات والمؤسسات الخيرية.
- ◄ المنظمات العاملة في اليمن.
- ◄ الجمعية الوطنية للبحث العلمي والتنمية المستدامة
- ◄ مراكز البحوث والإرشاد الزراعي.

لدعم وتشجيع الزراعة المنزلية من خلال توفير التدريب والتوعية وتمكين المواطنين من اكتساب مهارات في هذا المجال

أتمنى أن تصل هذه الرسالة إلى الجميع

YKB

بنك اليمن والكويت

Inspiring the future ... يُلهم المستقبل

إنتاج الكمبوست الهوائي في يهر ومناصرة الزراعة العضوية

■ حسن الكنزلي

■ في قلب مديرية يهر بيافع، بمحافظة لحج، يبرز اسم المزارع مراد رشاد الحربي كرائد في مجال التحول نحو إنتاج الكمبوست الهوائي، وهي خطوة ثورية في الزراعة المستدامة تهدف إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية والحفاظ على البيئة. فبعد أن تدرب الحربي على إنتاج الكمبوست اللاهوائي، لم يكتفِ بذلك، بل واصل البحث والتجربة ليصل إلى قناعة راسخة بأن الكمبوست الهوائي هو الخيار الأمثل والأكثر أمانا

يمثل الكمبوست الهوائي طفرة نوعية في مجال التسميد العضوي، حيث يعتمد على التهوية المستمرة أثناء عملية التحلل، مما يرفع درجة الحرارة الداخلية إلى مستويات قادرة على قتل مسببات الأمراض، والبكتيريا الضارة، وبذور الأعشاب الضارة، مما يجعله خاليا تماما من أي آفات زراعية قد تعاود الظهور. هذه الميزة الفريدة كانت الدافع الأساسي للحربي لتبني هذه الطريقة، حيث قام بقياس درجات الحرارة بنفسه باستخدام الترمومتر الخاص به، ليتيقن من نجاح العملية وفقا للمعايير العلمية الصحيحة

على النقيض، فإن الكمبوست اللاهوائي يعاني من العديد من العيوب التي تؤثر سلبا على التربة والنباتات والبيئة، ومنها:

■ عدم القضاء على البذور الضارة، مما يؤدي إلى عودة الأعشاب الضارة التي تنافس المحاصيل على الغذاء والماء

■ بقاء بعض مسببات الأمراض على قيد الحياة، مما قد ينقل العدوى

إلى التربة والنباتات

■ انبعاث الغازات الضارة كالميثان وكبريتيد الهيدروجين، مما يسبب تلوثا بيئيا ورائحة كريهة

■ ضعف الجودة مقارنة بالكمبوست الهوائي، حيث أن محتواه الغذائي أقل كفاءة

يعد التحول إلى الكمبوست الهوائي استثمارا ذكيا من الناحية الاقتصادية والزراعية، حيث يسهم في:

■ تحسين جودة التربة وزيادة خصوبتها، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية المحاصيل بشكل طبيعي دون الحاجة إلى الأسمدة الكيميائية الضارة و المكلفة

■ تقليل الأمراض الزراعية التي قد تصيب النباتات، مما يخفض تكاليف مكافحة الآفات ويزيد من فرص الحصول على محاصيل صحية

■ تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تقليل الانبعاثات الضارة وتحسين إدارة المخلفات الزراعية

■ توفير منتجات زراعية عضوية عالية الجودة، وهو ما يزيد من فرص التسويق المحلي والعالمي بأسعار تنافسية

بفضل التزامه بإنتاج الكمبوست الهوائي، أصبح المزارع مراد الحربي أول من ينتج البن العضوي في محافظة لحج، وربما في اليمن كلها. فإنتاج البن العضوي يتطلب استخدام أسمدة طبيعية خالية من أي مخلفات كيميائية، وهو ما يضمن الحصول على حبوب بن ذات جودة عالية ونكهة أصيلة تلبي متطلبات الأسواق العالمية المتزايدة على المنتجات العضوية

بناء على تجاربه الشخصية ونتائجها المبهرة، يوجه مراد الحربي دعوة مفتوحة لجميع المزارعين في يافع واليمن عموما للتخلي عن الكمبوست اللاهوائي والتحول إلى الكمبوست الهوائي، وذلك تماشيا مع الاتجاه العالمي نحو الزراعة العضوية المستدامة. وهذه الخطوة ليست فقط ضرورة بيئية، بل هي فرصة اقتصادية للمزارعين لتحقيق عوائد أفضل وضمان جودة منتجاتهم الزراعية

إن ما حققه المزارع مراد الحربي من إنجازات في مجال الزراعة العضوية يستحق التقدير والتكريم من الجهات المختصة، فهو لم يكتفِ بتطبيق ما تدرب عليه، بل بحث واجتهد وسعى لتطوير نفسه، واستعان بخبراء لتطبيق المعايير العلمية الصحيحة. مثل هذه النماذج يجب أن تُحتفى بها، لأنها تسهم في تحقيق أمن غذائي مستدام وتطوير القطاع الزراعي في اليمن

إن التحول نحو الكمبوست الهوائي ليس مجرد اختيار؛ بل ضرورة حتمية للحفاظ على التربة، وضمان صحة الإنسان، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وما قام به المزارع مراد الحربي هو نموذج يُحتذى به في الطموح والسعي نحو الأفضل، مما يجعل تجربته نقطة انطلاق نحو مستقبل زراعي أكثر استدامة و إنتاجية

الثقافة المالية للأطفال:
نحو جيل واع مالياً

■ مامور فوضيل
جمهورية الجزائر

■ أصبحت الثقافة المالية جزءا مهما من المهارات التي يجب أن يتعلمها الأطفال منذ الصغر. فكما يتعلم الطفل القراءة والكتابة، يحتاج أيضا إلى معرفة كيفية التعامل مع المال بذكاء. يساعده ذلك على اتخاذ قرارات صحيحة في المستقبل. وهنا يأتي دور المدارس في تقديم هذه المفاهيم بطريقة سهلة ومناسبة لعمره

تعريف الثقافة المالية وأهميتها في الحياة اليومية:

تشير الثقافة المالية إلى قدرة الفرد على فهم المفاهيم المالية الأساسية واتخاذ قرارات مالية سليمة في حياته اليومية. وتشمل هذه المفاهيم التخطيط للإنفاق، الادخار، الاستثمار، وإدارة الديون. بالنسبة للأطفال، تعني الثقافة المالية معرفة كيفية التعامل مع المال منذ سن مبكرة، مما يساعدهم على تنمية مهارات مالية تساهم في بناء مستقبلهم المالي بثقة واستقلالية

تؤثر الثقافة المالية على حياة الأفراد بشكل مباشر، فهي تساعدهم على تحقيق الاستقرار المالي، وتجنب

الوقــوع في الديــون غيــر الضرورية، والاســتفادة المثلى من الموارد المتاحة. عندمــا يتعلم الأطفال القواعد الأساســية للإدارة الماليــة، يصبحــون أكثــر وعيًا بقيمــة المــال وأهمية التخطيــط المالي منــذ الصغر

◄لمــاذا يحتاج الأطفــال إلى تعلم الثقافــة المالية؟

تعليــم الأطفــال الثقافــة المالية منذ الصغــر يمنحهم أدوات تســاعدهم على:

1. اتخاذ قرارات مالية مسؤولة:

يســاعدهم علــى التمييــز بيــن الضروريــات والكماليــات، مما يقلل من الإنفــاق غيــر المبــرر

2. تنمية مهارة الادخار والتخطيط:

يتعلــم الأطفال أهميــة تخصيص جزء مــن أموالهم للادخــار بدلاً مــن إنفاقها فورًا

3. تعزيز الاستقلالية المالية:

يمنحهــم الثقة في التعامــل مع المال، ممــا يقلــل مــن الاعتمــاد الكلــي على الوالدين

4. تفــادي الأزمــات الماليــة فــي المســتقبل: من خلال تعلــم كيفية وضع الميزانيــة والتخطيــط لمصروفاتهــم

5. تحقيق الوعي المالي المبكر:

يســاعد علــى بنــاء عــادات ماليــة ســليمة تســتمر معهــم طــوال حياتهم

◄دور المــدارس والبنــوك والمؤسسات المالية في تعليــم الثقافة المالية:

1. دور المدارس

تلعــب المــدارس دورا محوريــا في تعزيــز الثقافــة الماليــة مــن خلال:

- إدراج مفاهيــم المال والاقتصاد في المناهج الدراسية
- اســتخدام أنشــطة تفاعليــة مثل الألعــاب الماليــة والمحاكاة
- تنظيــم مســابقات وفعاليات حول الادخــار وإدارة المال
- توعيــة الأطفــال حــول أهميــة الميزانية الشــخصية وأســس الاستثمار ا لمبسط

2. دور البنوك والمؤسسات المالية

يمكــن للبنــوك والمؤسســات المالية أن تســاهم بشــكل فعّال في تعليم الثقافة المالية للأطفــال من خلال:

- إطلاق برامــج وحــملات توعوية خاصــة بالأطفال وأســرهم
- توفيــر حســابات توفيــر للأطفال لتعزيــز مفهــوم الادخار
- تنظيــم زيــارات ميدانيــة للأطفال لتعريفهــم بالخدمــات المصرفيــة الأساســية
- تطويــر تطبيقــات وأدوات تعليمية تفاعليــة لتعليم المال بطريقــة ممتعة

◄تحديــــات تعليــم الثقافة الماليــة للأطفال

رغــم أهمية الثقافــة الماليــة، هناك بعــض التحديــات التــي تواجــه عملية تعليمهــا للأطفــال، ومنها:

1. نــقص البــرامــــــج التعليمية المتخصصة:

ا تزال العديد من المناهج الدراسية تفتقر إلى إدراج مفاهيم الثقافة المالية بشكل كافٍ.

2. صعوبة تبســيط المفاهيم المالية:قد يكــون مــن الصعــب تبســيط بعــض المفاهيــم الماليــة المعقــدة للأطفال

3. التأثير الكبير للإعلانات ووســائل الإعلام:

الأطفــال يتعرضون لمحتــوى إعلاني مكثف يشــجعهم علــى الاســتهلاك بدلاً مــن الادخار

4. عــدم وعي بعــض الأهالي بأهمية

الثقافة المالية: بعض الأهل لا يدركون أهمية تعليم أطفالهم أساسيات المال منذ الصغر

5. غياب الممارسات العملية: الاعتماد فقط على التعليم النظري دون توفير تجارب عملية يقلل من فاعلية ا لتعلم

◄ آفاق تعزيز الثقافة المالية للأطفال في المستقبل

لضمان تحسين تعليم الثقافة المالية للأطفال، يمكن اتخاذ الخطوات التالية:

1. دمج التكنولوجيا في التعليم المالي:

تطوير تطبيقات وألعاب تعليمية تعلّم الأطفال إدارة المال بطريقة ممتعة و تفا علية

2. تعزيز الشراكة بين المدارس والبنوك: يمكن أن تسهم هذه الشراكات في تقديم برامج تدريبية وأنشطة تعليمية مفيدة

3. إطلاق حملات توعية على مستوى الأسرة والمجتمع:

تهدف إلى زيادة وعي الأهالي بأهمية تنمية الثقافة المالية لدى أطفالهم

4. إدراج مادة الثقافة المالية في المناهج الدراسية:

لضمان تعليم الأطفال القواعد المالية الأساسية منذ الصغر

5. تقديم ورش عمل ومخيمات مالية للأطفال:

حيث يتعلمون من خلالها كيفية التعامل مع المال بطرق عملية ومباشرة

◄ ختاماً:

إن تعليم الأطفال الثقافة المالية هو استثمار في مستقبلهم، فهو يزودهم بالمهارات اللازمة لإدارة حياتهم المالية بثقة ووعي. وعبر تضافر جهود المدارس، الأسر، والمؤسسات المالية، يمكننا بناء جيل جديد يدرك أهمية المال ويعرف كيف يستخدمه بحكمة، مما يسهم في تحقيق مجتمع أكثر استقرارًا اقتصاديًا ووعيًا ماليًا

الفصل الأول: النقود في حياتنا اليومية

كل يوم نستخدم النقود لشراء الطعام، واللعب، والملابس، وحتى الهدايا. إنها ليست مجرد قطع معدنية أو أوراق ملونة، بل هي وسيلة تساعدنا في الحصول على ما نحتاجه. تخيل لو لم تكن هناك نقودا كيف سنبادل الأشياء؟ في هذا الفصل، سنتعرف على ماهي النقود وما دور النقود في حياتنا وكيف أصبحت جزءا مهما من كل يوم نعيشه.

أولا: ما هي النقود؟

النقود: هي أداة يستخدمها الناس لشراء الأشياء وتبادل الخدمات في حياتهم اليومية. يمكن تعريفه ببساطة على أنه وسيلة تسهل عمليات الشراء والبيع.

لماذا نحتاج إلى المال؟

في كل يوم، نستخدم المال للحصول على ما نحتاجه، مثل الطعام، الملابس، والألعاب. فهو يساعدنا في شراء الأشياء التي تجعل حياتنا أسهل وأكثر متعة.

ثانيا: وظيفة النقود

- وسيلة التبادل: نستخدمها لشراء الأشياء بدلاً من المقايضة.
- مخزن القيمة: يمكن ادخارها لاستخدامها في المستقبل.
- وحدة قياس: تحدد قيمة السلع والخدمات.
- وسيلة الدفع الديون: تستخدم في تسديد الفواتير والقروض.

ثالثا: خصائص النقود

مقبولة من الجميع: يمكن استخدامها في أي معاملة.
سهلة الحمل والتخزين: خفيفة وصغيرة مقارنة بالسلع.
قابلة للقسمة: يمكن تقسيمها إلى فئات مختلفة.
مستقرة القيمة: لا تفقد قيمتها بسرعة.
متينة: لا تتلف بسهولة مع الاستخدام.
موحدة الشكل: لها نفس الشكل والحجم في كل فئة.

على سبيل المثال، تخيل أن لديك قطعة نقدية من فئة 200 دينار، يمكنك بها شراء دفتر وأقلام للمدرسة، أو ادخارها لشراء لعبة تحبها لاحقًا. هذه النقود تساعدك على الحصول على ما تحتاجه بسهولة بدلاً من تبادل الأشياء مع الآخرين.

1

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر مارس 2025

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان	العملة	الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4	
	سعر الصرف		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	2327	2344	2334	2344	2358	2375	2301	2318
		سعودي	608	610	612	614	619	621	604	607
	الصنف/ السلع	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)							
	أولا: السلع الأساسية									
01	كيس القمح	50	42000	42000	42000	42000	42000	42000		
02	دقيق السنابل ابيض	50	50000	50000	50000	50000	50000	50000		
03	أرز الفخامة	40	111000	111000	111000	113000	113000	113000		
04	سكر برازيلي	50	80000	80000	80000	80000	80000	80000		
05	زيت الطبخ	8 لتر	30000	30000	30000	30000	30000	30000		
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	15000	15000	15000	15000	15000	15000		
	ثانيا: السلع المكملة									
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	41000	41000	41000	42000	42000	42000		
08	شاي الكبوس	1	14000	14000	14000	14000	14000	14000		
09	الفاصوليا الحمراء	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000		
10	الفاصوليا البيضاء	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000		
11	العدس الأصفر	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000		
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	7000	7000	7000	7000	7000	7000		
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	1500	1500	1500	1500	1500	1500		
	ثالثا: الفواكه									
14	التفاح	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000		
15	البرتقال	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000		
16	الموز	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000		
17	التمور	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000		
	رابعا: الخضروات									
18	البطاطس	1	1500	2000	2000	2000	2000	2000		
19	البصل الجاف	1	500	500	500	800	700	800		
20	الباذنجان	1	700	800	800	800	800	800		
21	الطماطم	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000		
22	الباميا	1	3000	3000	3000	2500	3000	3000		
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها									
23	لحم الغنم بلدي	1	20000	20000	20000	24000	22000	20000		
24	الدجاج الحي	1	9000	9000	9000	9000	9000	9000		
25	الدجاج المجمد ساديا	1	8000	8000	8000	8000	8000	8000		
26	طبق البيض	1	8500	8500	8500	8500	8500	8500		
	سادسا: الأسماك									
27	الثمد	1	10000	10000	10000	8000	10000	10000		
28	الديرك	1	24000	24000	24000	24000	24000	24000		
29	السخلة	1	20000	20000	20000	18000	20000	20000		

تحليل أسعار السلع لشهر مارس 2025م

■ محمد أبوبكر الأحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

■ سعر صرف الريال مقابل الدولار:

بدأ الاسبوع الأول من شهر مارس بسعر صرف الدولار 2344 ريال (بيع) وانتهاء آخر اسبوع من شهر مارس 2318 ريال بانخفاض قدره 26 ريال بنسبة 1-%، عن بداية الشهر، هذا الانخفاض بين بداية الشهر ونهايته لم يكن دليل على استقرار الصرف خلال الشهر بشكل مستمر، فقد وصل سعر صرف الدولار في منتصف الشهر 2375 (بيع) ولكنه عاد وانخفاض في نهاية الشهر إلى 2318 (بيع)، هذا أعطى استقرار في أسعار السلع المستوردة

■ السلع لأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة، شهدت معظم السلع استقرارا في أسعارها عدا سعر كيس أرز الفخامة ك 40 حيث ارتفع من 111 ألف الى 113 ألف ريال، كما بقيت أغلب السلع شبه مستقرة مع بعض التفاوت في الأسعار بين محل وآخر.

■ السلع المكملة:

في قائمة السلع المكملة أيضا شهدت السلع استقرارا في الأسعار هذي نتيجة طبيعية لاستقرار سعر صرف الدولار بين بداية الشهر ونهايته.

■ الفواكه والخضار:

شهدت اسعار الخضار والفواكه بعض التباينات في الأسعار بحكم انها لا ترتبط بشكل كبير بسعر صرف العملة الصعبة، حيث ارتفع ك البطاطس من 1500 ريال الى 2000 ريال وارتفع ك الباذنجان من 600 ريال إلى 800 ريال كما انخفض سعر الكيلو البامية من 3 ألف ريال إلى 2.5 ريال نهاية الشهر

■ اللحوم والاسماك:

اللحوم ولأسماك شهدت هذا الشهر ارتفاعا ملحوظا في أسعارها خصوصا اللحوم حيث يكثر الطلب في شهر رمضان والاعياد على اللحوم، فقد وصل ك اللحم البلدي إلى 24 ألف ريال في نهاية الشهر وكان في بداية الشهر ب 20 ألف ريال

أما الأسماك فقد استقر سعر ك الديرك طوال الشهر ب 24 ألف ريال والسخلة 20 ألف ريال، بينما انخفض سعر ك الثمد من 10 ألف ريال إلى 8 ألف ريال وذلك لانخفاض الطلب على الثمد في شهر مضان المبارك

مقالات اقتصادية

التسول البيعي:
استغلال منظم لفرص عمل في اقتصاد غير منظم

■ د. أحمد مبارك بشبر
خبير اقتصادي

نقاش واسئلة مع زملاء، الأول كان سؤالاً عن ظاهرة التسول المباشر وغير المباشرة، والثاني كان عن مقترح مشروع للتعامل مع ظاهرة التسول، و كلاهما ينصبان في موضوعي لهذا المقال،

لنأتي للسؤال الأول:

(ما تعليقك على ظاهرة خروج الاطفال والمسنين للعمل على الارصفة لاسيما في رمضان بشكل مضاعف، وهل هناك أرقام؟)

اجابتي ان هذا الحالة تتزايد في رمضان (لأنه موسم) لفاعلي الخير، والمتصدقين، وكأي ممارسة (بغض النظر إيجابية او سلبية) تتحرك بشكل أوسع في الوقت التي يتزايد الشراء فيها، مما يدفع المزيد من النساء والأطفال والمسنين للخروج للعمل (او التسول) على الأرصفة في هذا الشهر. لكن هذه الظاهرة ليست خاصة برمضان فطوال السنة هي في تزايد، وليس حالة خاصة في اليمن، بل في الكل الدول التي تبرز فيها الظاهرة، والمحرك الأساسي لهذه الظاهرة، هو الفقر، الناتج عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، وغياب فرص العمل، و ضعف أو غياب شبكات الأمان الاجتماعي، حيث تكون برامج المساعدات الاجتماعية الحكومية او غير الحكومية غير كافية أو غير فعالة في الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً، وفي حال وجدت فإن قيمتها زهيدة جداً، لا تكفي حتى لشراء سلة غذائية لأسرة من 5 افراد.

لكن للأسف لا تتوفر إحصاءات دقيقة، هناك آلاف من الأطفال والنساء،

منهم من احترف التسول (للأسف أباً عن جد) وهناك من دخل هذا العالم بسبب الأوضاع الاقتصادية والفقر.

من الجيد ان اجابتي كانت مقاربة لدراسة نفذتها الجامعة العربية، دراسة مخصصة لعمالة الأطفال في الدول العربية، بعنوان: (عمل الأطفال في الدول العربية -دراسة نوعية وكمية) نشرته الأمانة العامة للشئون الاجتماعية للجامعة 2019،

صحيح أن الدراسة مركزة على الأطفال وليست على الظاهرة ككل، لكنها قاعدة لنفس المعطيات حول توجه الأطفال لأنشطة العمل في الشوارع، والأسباب الرئيسية التي اشارت اليها الدراسة ما يلي:

1. الفقر السبب الجذري الأهم في كل الدول
2. النزاعات والحروب التي أنتجت ملايين النازحين والمعوزين، وأضعفت مؤسسات الدولة
3. ضعف التعليم سواء من حيث الجودة أو القدرة على الوصول، مما يزيد التسرب المدرسي
4. الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية في الريف، وعدم المساواة في التنمية
5. ضعف إنفاذ التشريعات وعدم وجود ردع قانوني فعال

والفقر، أصبح واضحاً كسبب رئيسي، والنزاع يؤدي تلقائياً الى زيادة الفقر والفقراء، فلو نظرنا لوضع اليمن، الحرب المستمرة لسنوات ما نتا ئجها ؟

أدت إلى انهيار اقتصادي كارثي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، في بلد كان يعاني في الأساس من الفقر والبطالة، دافع بارز لانتشار الظاهرة، ودفع الاسر لأطفالهم دون 14 سنة في اعمال خطرة وتسول (سن العمل للأطفال في اليمن لا يقل عن عمر 14 سنة بشرط تجنيب الاعمال الخطرة)، وزيادة عليها انتشار غير مسبوق لكبار السن نساءً ورجالاً، لم يعتادوا قبلاً على هذه الأنشطة "كُسر وجه الحياء بهم فجرهم الى الشارع"، وفي محافظات لم تشهد من قبل هذه الحالات "كان من المعيب ان يسمع ان فيها من يبحث عن عشاه!" ، بل اصبح معتاداً ان ترى اسرة كاملة تفترش الشارع للتسول المباشر او غير المباشر.

في تقرير عن تقديرات عمالة الأطفال في العام الصادر عن ILO منظمة العمل الدولية (Global esti-mates of child labor : Results and trends, 2012-2016) يشير الى ارقام مثيرة في عمل الأطفال في الدول الهشة والنامية:

- ◄ أكثر من 160 مليون طفل يعملون حول العالم، نحو 70% منهم في الزراعة
- ◄ في العالم العربي، تزايدت الظاهرة بفعل النزاعات في اليمن، سوريا، العراق، وليبيا
- ◄ يعمل الأطفال في أخطر أشكال العمل، بما في ذلك التجنيد، والاستغلال الجنسي، والتسول القسري، والعمل المنزلي القسري
- ◄ ترتبط عمالة الأطفال بشكل مباشر مع الفقر، والتسرب المدرسي، وغياب السياسات الوقائية

إشارة التقرير للأطفال هنا تركيزاً على الأطفال دون سن 16 سنة. وللأسف نقص البيانات الدقيقة والمحدثة، خاصة في الدول المتأثرة بالنزاعات مثل اليمن وسوريا وليبيا، لا يساعد في معرفة العدد الفعلي، وبالتالي الرقم المتاح هي للعمالة المقاسة في الاعمال الظاهرة الزراعة والخدمات والصناعة، وان كانت غير ر سمية .

هذه الظاهرة تمثل جزءاً من الاقتصاد الخفي او الاقتصاد غير الرسمي، الذي يصعب قياسه وتتبعه، لكن يمثل ملاذاً آمناً للبحث عن فرص عمل (سلباً او ايجاباً)، هذه الظاهرة قُدمت عبر السينما الغربية كظاهرة برزت في الحربين العالمية الأولى والثانية، وفي ظل الحروب التي عاشتها أوربا ، وفي السينما العربية يخطر في بالي فلمين للزعيم عادل امام (المولد) و (المستول) ربما الرابط في الفلمين انه يثير موضوع شبكة او سلسلة تدير (التسول المباشر او غير المباشر) ، التسول المباشر والذي يبرز بشكل مباشر من خلال (الشحاتة) وطلب العطاء، والتسول غير المباشر الذي يظهر امام طفل او كبير سن وهو يبيع منتجات (مناديل او مساويك) ومن خلالها يعرضها بتسول " بيع تسولي" .

لماذا هي جزء من الاقتصاد الخفي؟

تمثل هذه الظاهرة اقتصاد البقاء (Survival Economy) لا يوجد فيه أي توجه تنموي، ولن يحقق النمو ولا الاستقرار للناس فيه ولا للدولة، لكنه في المقابل يدير دورة نقدية كبيرة تصل الى عدد كبير من النساء،

فـإذا كان هـؤلاء النـاس تـم ادارتهم بشـكل (منظـم) سـيخلق فئـة متحكمة بحجـم هـذه الأمـوال خـارج المنظور الاقتصـادي، وهي شـبكة تسـتفيد من عـدم الحاجة لتسـجيل هـؤلاء العاملين معهـا في أي نظام عمـل، ولا يتوفر لهم أي حمايـة او أمـان، ولا يضمنون لهم أي أجور مسـتقرة، ويخدمون في العمل سـعياً للبقاء.

لماذا يستمرون هؤلاء معهم؟

لانهـم يحصلـون على مصـدر دخل مباشـر ومسـتمر حتى وإن كان ضعيفاً دخـول سـهلة، ليسـت بحاجـة الى أي رأس مال او أوراق وشـهادات، شبكات توزيـع وتنظيـم غيـر رسـمية وغير معروفـة كيف تدار السلسـلة خاصة في بيـع المنتجات المتشـابهة والمنتشـرة في لحظـة واحـدة ولـدى كل العاملين في الوسـط نفس المنتج وفي مسـاحات عمـل متحكـم بهـا (كبيـع الزهـور، المناديل، المسـاويك...)

لكـن لا يعنـي هـذا ان كل هـؤلاء يعملون ضمن شـبكة.. فهنـاك من يعمل خارجها فـي محـاولات للوصـول الى دخـل جيد ، لكـن وضع هـؤلاء اصعب فـي الحصول علـى المـوارد ومدخلات العمـل، وقـد لا يحصل علـى فرصة في الانتشـار والتواجـد... فالعمـل المنظم يوفـر فرصـة اعلـى للعمل عـن العمل غيـر المنظم.

دعونـي اعيد البوصلة قلـيلاً، للتأكيد ان التسـول وبيع الأرصفة ليس انحرافاً عن الاقتصاد، بل هو شـكل من أشـكال البقاء الاقتصـادي في ظل فشـل النظام الاقتصادي الرسـمي، وهذا الـكلام يعم على اشـكال الاقتصاد الخفـي الأخرى والتـي يشـملها اقتصاد الحـرب والذي يغلـب علـى طابعه انه غير رسـمي،

لأركـز هنا على اقتصـاد البقاء، الذي يبرز مـن خلال التسـول البيعي، ونحكم عليه ايجاباً وسـلباً، ليـس تطبيعاً له ولا معـه، بل مـن اجـل العمل علـى إيجاد حلول عملية قابلـة للتطبيق:

إيجابـاً	سلبـاً
◄ يمتص جزءاً من البطالة.	◄ يكرس الفقر والهشاشة.
◄ يقلل الضغط على مؤسسات الرعاية.	◄ يصعب على الدولة التخطيط والتوزيع
◄ يمنح الأسر الفقيرة قدرة على النجاة.	◄ يستغل في غسيل الأموال أو تمويل أنشطة إجرامية.
◄ يشكل مؤشراً على وجود طلب حقيقي في بعض القطاعات الصغيرة.	◄ يعوق بناء اقتصاد منتج ومنظم.

لحظة:

هنـاك خطـورة اكبر تبـرز من هذا النشـاط ، ان يتحـول هـذا النشـاط مع نموه لشـبكات (مافيـا او عصابة)، هنا يتحـول مصـدر دخـل كبيـر للعصابة وليـس للأفـراد، ويبدأ البحـث عن كل الوسـائل لزيـادة الإيرادات مـن خلال الشـبكة ، قـد يؤدي ذلـك الـى تركيز الشـبكة للبحث عـن (مواهـب)، وهنا

ليفهم اكثر البحث عن الوجوه او الاشكال التي تسهم في زيادة الإيرادات، وهذا يعني (زيادة اختطاف الأطفال وخاصة الصغار ذوي الملامح الجميلة او المميزة، او حتى السعي لاستقطاب نساء وشباب، لديهم فرصة للعمل في هذا المجال، الخطورة الأكبر ان يتوسع النشاط من التسول المباشر او التسول البيعي، الى فتح قنوات بيعية (غير اخلاقية او غير قانونية) ، قد تصل الى إدارة شبكات منظمة (للمخدرات او الدعارة او استغلال الأطفال جنسياً) ، عندما تسقط قدرات الدولة الاقتصادية على خلق فرص عمل وتوليد الدخل لأبنائها بشكل صحي ونظامي وقانوني ، سيؤول الوضع الى الأسوأ.

حتى يتمكن القارئ من الحكم على حجم هذا الاقتصاد، لنفترض ان لدينا في مدينة عدن وتحديداً في المنصورة، 1000 متسول مباشر او غير مباش، يومياً يحصدون من أموال الشوارع على 1000 ريال ، يعني ان لدينا في اليوم مليون ريال ، تخيل هذه المليون لو افترضنا ان نسبة العامل المتسول منها 20% والباقي تذهب في دورة نقدية أخرى ، لنقل ان 800 الف ري يومياً تذهب لشبكة ، هذه الشبكة تدير في الشهر 24 مليون ريال ، وهذه الأرقام افتراضية ، ماذا يفعلون بها؟

هل هناك حلول ممكنة؟

قبل الانتقال لذلك، اعرض السؤال الثاني او النقاش الذي طرحه علي احدهم حول معالجة التسول ، وانه يمكن لمنظمة كبيرة العمل على هذا الموضوع ، ما خلاصة المقترح:

-"مقترح مشروع للتأهيل المهني للمتسولين ومساعدتهم بالتدريب والدعم واطلاقهم في السوق."

اعترضت على هذه الفكرة، وقلت له انها فكرة فاشلة ولن تؤدي إلا الى هدر للمال ويجب ان يكون لدينا إطار اوسع، لماذا؟، التحويل المباشر للمتسولين إلى منتجين فكرة حالمة جداً، في الوضع اليمني وفي كثير من الدول الهشة والنامية، دعني أوضح ذلك :

- حجم الظاهرة أكبر من أي تدخل مهني محدود لا نتحدث عن عشرات الأشخاص بل آلاف، وربما عشرات الآلاف، بعضهم مدفوع بالحاجة وبعضهم جزء من شبكات كما اشرت أعلاه

- بلد يعاني من عدم قدرة على توليد الوظائف، ولا لا توجد بيئة عمل اقتصادية تخلق وظائف كافية، حتى المتعلمين عاطلين، فما بالنا بغيرهم

- التحويل المهني يتطلب بنية دعم طويلة الأمد تشمل التدريب والتأهيل النفسي وسوق يستوعبهم وتمويل رأسمالي وبيئة عمل اقتصادية محفزة و آمنة.

- بدون معالجة جذور الظاهرة (الفقر، والجوع، والامان) لن تتغير الصورة، فالجوعان او المريض ن ينجح في دورة مهنية مهما كانت مدتها، "شبعه وعالجه ثم قل له صلِ"

إذن ما الحل ؟!،

ربما ما زلتم تتحسسون مثلي الحل، في ظل النفق الذي نعيشه، و لم نجد له مخرجاً ، لننظر للتحديات البارزة:

1. حكومة منهارة وضعيفة، ولا اعلم ان كانوا يراجعون أي شيء عن الوضع اليمني، ام كل يغني على ليلاه هذا مع اخذ التذكير ان كثير من المناطق خارجة عن السيطرة الحكومية
2. مؤسسات منهارة أو شبه غائبة. (وصلِ على الحبيب)
3. موجات نزوح مستمرة ولم تتوقف ولا حلول لهؤلاء
4. انتشار السلاح وغياب سيادة القانون، (وكل مرة نؤكد حكومة لا تمتلك قوتها الأمنية في رأس واحد ولا نظامها القضائي مستقر).
5. انهيار اقتصادي أدى الى فقر مدقع، وانهيار التعليم والخدمات
6. لا توجد رؤية (غياب إطار وطني لمعالجة الظاهرة.)
7. انعدام قواعد بيانات أو مسح شامل للمتسولين
8. ضعف تنسيق بين الفاعلين (الحكومة- القطاع الخاص -المنظمات)
9. عدم وجود التمويل.

هل يعني ذلك ان نتوقف عن التفكير في الحل؟

بالتأكيد لا، فمن أجل اقتلاع ظاهرة التسول يجب ان نضع مساراً استراتيجياً قائم على مبدأ الكرامة الإنسانية، ويسهم في تحويل المسار الاقتصادي المظلم او الرمادي الى مسار اكثر نضجاً من اجل هذه البلد، وهؤلاء الناس

الحلول المقترحة:

المسار العاجل	الحلول	المعنيون
وقائية	- بناء قاعدة بيانات. - توعية المجتمع، وبناء إدراك حقوقي وإنساني للظاهرة.	الحكومة (الشؤون الاجتماعية – الداخلية- الاعلام - المجالس المحلية "البلديات") المنظمات (المحلية والدولية)
إغاثية	- توزيع قسائم غذائية أو وجبات جاهزة ضمن نقاط محددة (مشروطة بعدم التسول في الوقت نفسه). - فتح مستوصفات للحالات المرضية مجانية. - انشاء او تفعيل خدمات الطفل لاستقبال وتسجيل أطفال الشوارع والأطفال المتسولين، وتصميم برنامج الرعاية والتعليم لهم.	المنظمات (المحلية والدولية) القطاع الخاص
المسار العاجل	**الحلول**	**المعنيون**
مؤسسية	- تشكيل لجنة عليا او مجلس وطني من الحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات، يمكن ان يكون على مستوى الدولة او على مستوى المجالس المحلية، والذي سيعمل على قيادة المعالجة ومتابعتها. - إعداد سياسة وطنية لمكافحة التسول والعمالة الهشة مرتبطة بالحماية والامان الاجتماعي.	الحكومة (الشؤون الاجتماعية – الداخلية- الشئون القانونية- المجلس الوطني المقترح) المنظمات (المحلية والدولية) القطاع الخاص
إغاثية	- تخصيص أسواق حضرية أو أكشاك مرخصة للباعة الأكثر هشاشة بالتعاون مع البلديات، وتوفير آلية لتنظيم الأسواق والتخفيف من المتطلبات الرسمية، ودعم نضج هذه الأسواق بما يقلل من احتمالية - تشكيل الشبكات غير الرسمية واستفادة البائعة بطريقة نظامية وتوفير تدريب ميداني كلما امكن مع تسهيل فتح انشطتهم. - تفعيل او انشاء إجراءات قانونية ضد التسول المنظم والاستغلال، مع وجود استثناءات للحالات الإنسانية والتعامل معها ومعالجتها.	تخصيص أسواق حضرية أو أكشاك مرخصة للباعة الأكثر هشاشة بالتعاون مع البلديات، وتوفير آلية لتنظيم الأسواق والتخفيف من المتطلبات الرسمية، ودعم نضج هذه الأسواق بما يقلل من احتمالية تشكيل الشبكات غير الرسمية واستفادة البائعة بطريقة نظامية وتوفير تدريب ميداني كلما امكن مع تسهيل فتح انشطتهم.
تنموية انسانية	- برامج تعليم غير نظامي للأطفال خارج المدرسة، مرتبطة بإعاشة أسرهم لحمايتهم (الغذاء مقابل التعليم). - إدراج المتسولين ضمن برامج التحويلات النقدية المشروطة أو كروت غذائية عبر شبكات قائمة مثل مشروع الطوارئ التابع للمنظمات الدولية العاملة في اليمن.	الشئون الاجتماعية المنظمات (المحلية والدولية) القطاع الخاص

هذه الحلول ستتكامل بإذن الله، وبشكل اكبر عند تشكيل لجنة او مجلس وطني معني بقيادة تطوير حلول ومتابعة تنفيذها، تذكروا ان الاهتمام بمعالجة هذه الظاهرة يرتكز على الكرامة الإنسانية ، هذا جانب مهم، و وقد يؤدي عدم المعالجة الى انتشار الشبكات و عصابات التي تتطور من التسول البيعي الى أنشطة غير أخلاقية وغير قانونية ، والأخطر من ذلك ان هذه الظاهرة تنهش في الاقتصاد الوطني المتهالك

الخلاصة لمن يهمه الامر ، و ارجو ان يكون عرضي يقدم الصورة الأولى للبناء عليها .

مصانع طحن الاسمنت..
مشاريع العصر

■ د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

ضرورة تشجيع صناعة الاسمنت

صناعة الاسمنت صناعة استراتيجية توليها الدول اهتماما وتشجيعا خاصين وتعمل على تهيئة المناخ اللازم لجذب رؤوس الاموال المحلية والأجنبية من خلال تقديم عدد من الحوافز والإعفاءات والضمانات، وذلك لدور صناعة الاسمنت الهام في النهوض بالاقتصاد الوطني باعتبارها صناعة ثقيلة تنتج الاسمنت بكافة أنواعه واستخداماته التي تدخل في عملية التنمية في جميع القطاعات خاصة ما يتعلق بإقامة البنية التحتية وإقامة المجتمعات العمرانية والسكانية والمدن الجديدة وغيرها

الحاجة لصناعة الاسمنت

وفي اليمن من المتوقع ان تتطلب مرحلة اعادة اعمار ما دمرته الحرب والأضرار الناتجة عن فشل التنمية الاقتصادية وايقاف مشروعات التنمية خلال فترة الحرب الى كميات كبيرة جدا من منتجات الاسمنت تفوق بكثير الطاقة الإنتاجية لمصانع الاسمنت القائمة حاليا

ويتوفر الاسمنت حاليا من عدة مصادر محلية وخارجية، فعلى المستوى المحلي توجد عدد من مشروعات ومصانع الاسمنت وهي:

■ مصانع انتاج الاسمنت.

■ مصانع طحن الاسمنت.
■ مصانع تعبئة الاسمنت.

وكل تلك المشروعات والمصانع لا تستطيع تغطية الطلب وبالتالي يتم استيراد الاسمنت المعبأ لتغطية احتياجات السوق وبنسبة قد تصل الى أكثر من 40% من الاستهلاك المحلي

واثرت الحرب سلبيا على صناعة الاسمنت حيث تم تعطيل بعض المصانع ومنها مصنع اسمنت البرح ومشروع مصنع باتيس والتأثير السلبي على انتظام الانتاج في بقية مصانع الانتاج الاخرى

الحاجة الى الاستثمار في صناعة الطحن والتغليف

ان تراجع الطلب حاليا على الاسمنت هو ظاهرة مؤقتة ناتجة عن:

■ توقف مشاريع الاستثمار الحكومية وبالتالي تراجع الطلب
■ هروب رأس المال الى الخارج بسبب بيئة الاستثمار الطاردة
■ القيود المفروضة على مشاريع البناء الخاص وتعقيد اجراءات منح التراخيص
■ تراجع النشاط الاقتصادي ووقف صادرات النفط والغاز
■ انتشار الفقر والمجاعة وتدهور الوضع الإنساني

ان تلك العوامل قد تسببت في ضعف الطلب مؤقتا في السوق وهو ما أثر على تسويق مصانع انتاج الاسمنت وهي صعوبات تسويقية مؤقتة

ان دراسة البدائل المفيدة اقتصاديا لمشاريع صناعة الاسمنت تؤكد الحاجة الى كل انواع الصناعة جنبا الى جنب في تكامل لسد حاجة السوق التي سوف تزداد في المستقبل القريب

البدائل المتاحة للاستثمار في صناعة الاسمنت

ان الحاجة ماسة لتنويع صناعة الاسمنت لما لذلك من اهمية وخاصة

التحكم بالجودة

والتي تعد أحد المزايا التنافسية لشركات صناعة الاسمنت بالإضافة إلى الاسعار

ولكن عملية الالتزام بالجودة وفقا للمعايير العالمية عملية ليست بالسهلة ففي مصانع الانتاج تتعامل الشركات في ظروف وعوامل جيولوجية معقدة حيث تحتوي مصادر المواد الخام على بعض العناصر الغير مرغوب فيها مثل القلويات والكبريتات والتي تؤثر سلبا على جودة الكلنكر والذي بدوره يؤثر في جودة منتج الاسمنت

بينما في حالة انتاج الاسمنت في مشاريع الطحن والتغليف يستطيع المستورد انتقاء الكلنكر ذو الجودة العالية من بين عدة منتجات مختلفة الجودة في السوق العالمية وتجنب استيراد الكلنكر ذو الجودة المنخفضة وذلك بهدف انتاج اسمنت ذو جودة عالية جدا

وبالإضافة إلى أفضلية مشاريع طحن وتعبئة الاسمنت من ناحية الجودة فهناك امكانية لعرض منتج بسعر تنافسي في السوق المحلية والدليل على ذلك هو قيام مصانع انتاج الكلنكر والاسمنت الكبيرة باستيراد الكلنكر من الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع الكلفة محليا

لا تمييز في مشاريع صناعة الاسمنت

اما من ناحية الاستثمار فلا يمكن التمييز بين مصانع الانتاج ومصانع الطحن والتغليف من حيث الاهمية وتوفير فرص عمل وتوفير العملات الاجنبية وخدمتها للمجتمع ودورها الهام في رفد ميزانية الدولة بالموارد المالية من خلال دفع الضرائب والجمارك وغيرها من الرسوم

افضليات واضحة

وهناك افضليات أخرى لمصانع الطحن فهي لا تؤدي إلى خروج العملات الاجنبية بقيم هائلة كما انها تستخدم تكنولوجيا حديثة صديقة للبيئة وتستخدم عمالة اجنبية محدودة وتساعد في تدريب العمالة المحلية على أحدث التكنولوجيا في مجال صناعة الاسمنت

وبالتالي فأن مصانع الطحن والتغليف هي استثمارات وطنية تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق قيمة مضافة عالية مقارنة بغيرها من المشاريع الاستثمارية

الاثر البيئي

تسهم مصانع الطحن والتغليف إلى تجنب الآثار البيئية لانبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون حيث تعد عملية انتاج الكلنكر في مصانع انتاج الاسمنت من أكثر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بالعالم حيث ينبعث من عملية التكسير الحراري لكربونات الكالسيوم وعملية احراق الوقود بالفرن على الشكل التالي، فمقابل انتاج كل طن كلنكر ينبعث حوالي

850 كجم من ثاني اكسيد الكربون والذي يؤدي إلى الاحتباس الحراري والامطار الحمضية وتغير المناخ. حيث ترتفع درجة حرارة العالم حاليا بشكل أسرع من أي وقت مضى في التاريخ المسجل. وبمرور الوقت، تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى تَغيُّرات في أنماط الطقس واضطرابات في توازن الطبيعة المعتاد. وهو ما يشكل مخاطر عديدة على البشر وجميع أشكال الحياة الأخرى على الأرض، لذا اتجهت بعض الدول المتقدمة إلى تصدير صناعة انتاج الكلنكر في البلدان المتخلفة واستيراد الكلنكر من تلك الدول لطحنه في البلدان المتقدمة لتجنب الاضرار البيئية لانبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون مصاحبا لغازات الكبريت والنيتروجين.

ايضا مصانع الطحن تساعد على الحد من اهدار مصادر الثروة الطبيعية

السوق خير حكم

ان المنافسة بين مختلف اشكال مشروعات انتاج الاسمنت هي دافع مهم للتطوير والتحديث وضمان لتوفير السلع بجودة عالية وسعر منافس وتساعد على بناء مشروعات صناعة وطنية منافسة تساعد على الحد من الاستيراد من الخارج وبالتالي تعزيز التنافسية للمنتج المحلي امام المنتجات الاجنبية

ان الوضع الاقتصادي والسياسي والامني الراهن لا يشجع على اقامة مصانع انتاج بسبب تكاليف الطاقة وغيرها حيث تنتج كلنكر بأسعار اعلى من اسعار السوق العالمية مما يدفعها الى استيراد كلنكر من الخارج

ندعو السلطات الى تشجيع كل مشاريع صناعة الاسمنت والعمل وفق قانون الاستثمار في سهولة منح التراخيص والعمل بجدول الإعفاءات المقرة وعدم اتخاذ اي اجراءات جديدة تحد من تطوير وديمومة تطور هذا القطاع الهام

التهرب الضريبي:
عامل رئيسي في تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية في اليمن

■ معاذ عبدالواحد الصبري
نقيب المحاسبين

في ظل الأزمات المتعددة التي يعانيها اليمن، يبرز التهرب الضريبي كواحد من الأسباب الرئيسية التي تساهم في تفاقم الانهيار الاقتصادي والمالي، مما يؤدي إلى مزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية للمواطنين. ففي بلد يعاني من حرب مستمرة وانهيار في البنية التحتية، عندما لا يتم تحصيل الضرائب بشكل فعّال، تفقد الدولة مصدرًا مهمًّا للإيرادات التي يمكن استخدامها لتمويل الخدمات الأساسية، مما يفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الأزمة الإنسانية

◄ التهرب الضريبي وأثره على الاقتصاد:

الضرائب تُعدّ أحد أهم مصادر الإيرادات لأي دولة، حيث تُستخدم لتمويل الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. لكن في اليمن، يُساهم التهرب الضريبي في حرمان الحكومة من موارد مالية كبيرة كانت يمكن أن تُسهم في تخفيف الأزمة الاقتصادية. ونتيجة لذلك التهرب الضريبي يعد من العوامل الرئيسية التي تؤثر سلبًا على الاقتصاد والمالية في أي بلد، ويساهم التهرب الضريبي في:

1. فقدان الإيرادات: يؤدي التهرب الضريبي إلى تقليص الإيرادات الحكومية، مما يؤثر على قدرة الحكومة على تمويل الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية ا لتحتية

2. زيادة العجز المالي: عندما تفقد الحكومة إيراداتها بسبب التهرب الضريبي، قد تضطر إلى الاقتراض أو تقليص النفقات، مما يزيد من عجز الميزانية

3. تدهور العملة: مع تراجع الإيرادات وفقدان الثقة في الاقتصاد، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انهيار العملة المحلية، مما يزيد من معدلات التضخم ويؤثر على القدرة الشرائية للمو ا طنين

4. عدم الاستقرار الاقتصادي: يزيد التهرب الضريبي من عدم الاستقرار الاقتصادي، مما يجعل من الصعب على المستثمرين الثقة في السوق اليمني، ويؤدي إلى تراجع الاستثمارات

5. تعميق الفقر: مع تدهور الاقتصاد وانخفاض الخدمات العامة، يزداد مستوى الفقر في البلاد، مما يؤدي إلى المزيد من التحديات الاجتماعية

◄ الحاجة إلى إصلاحات شا ملة :

للتغلب على هذه التحديات، نحتاج إلى إصلاحات اقتصادية وسياسية شاملة. من بين هذه الإصلاحات:

1. تعزيز نظام الضرائب: من خلال تحسين آليات التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب، يمكن للدولة زيادة إيراداتها وتوجيهها نحو الخدمات الأساسية

2. مكافحة الفساد: يجب تعزيز الشفافية ومحاسبة الفاسدين لضمان وصول الموارد إلى من يحتاجها

3. إعادة بناء المؤسسات الحكومية: تعزيز قدرة المؤسسات على إدارة الموارد بشكل فعّال وتقديم الخدمات للمواطنين

4. تحقيق الاستقرار السياسي والأمني: بدون استقرار، سيكون من الصعب تنفيذ أي إصلاحات اقتصادية أو اجتماعية

التهرب الضريبي ليس سوى جزء من مشكلة أكبر يعانيها الاقتصاد، لكنه يلعب دورًا محوريًا في تفاقم الأزمة الاقتصادية. إن معالجة هذه القضية، إلى جانب الإصلاحات الشاملة الأخرى، لذلك، يعتبر التصدي للتهرب الضريبي قد تكون الخطوة الأولى نحو إنعاش الاقتصاد اليمني وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين

محافظ النقود الإلكترونية والشمول المالي في اليمن

■ هلال عبدالله عبدالرب
باحث اقتصادي

تعد التكنولوجيا المالية (Fintech) من أبرز الابتكارات التي أحدثت ثورة في القطاع المالي، وأصبحت الدينامو الرئيسي في ابتكار وتحسين الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية التي تساهم في تعزيز الشمول المالي .

وتعاني اليمن من مستويات منخفضة من الشمول المالي بسبب الوضع الديمغرافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد ، ووفقًا لتقارير قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي (The Global Findex Data Base, 2021) أن اليمن تسجل أدنى مستويات الشمول المالي على مستوى الوطن العربي إذا يمتلك فقط (12%) حسابات مصرفية، بالإضافة إلى أن اليمن تحتل مرتبة متأخرة في مجال المدفوعات الإلكترونية مقارنة بالدول العربية حيث أن نسبة (9%) فقط من السكان يقومون بإجراء أو استلام مدفوعات رقمية

وتعد محافظ النقود الإلكترونية من أبرز أدوات التكنولوجيا المالية مساهمة في تعزيز الشمول المالي في اليمن

وقد بدأ تقديم خدمة محفظة النقود الإلكترونية في اليمن عام 2015 بعد قيام البنك المركزي اليمني في نهاية العام 2014 بإصدار المنشور رقم 11 لسنة 2014 بشأن القواعد التنظيمية لتقديم خدمة محافظ النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول ، وقد قام البنك اليمني في الأعوام الأخيرة بتطوير وتحديث القواعد التنظيمية لتقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، حيث مثلت هذه الخطوة نقلة كبيرة في دعم عملية الرقمنة،

كما قام البنك المركزي اليمني بمنح العديد من البنوك رخصة تقديم خدمات محفظة النقود الإلكترونية في إطار سعيه إلى تعزيز الشمول المالي من خلال توفير قنوات لتقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع دون استثناء

ووفقًا للدراسات التي أجريت في العام 2019 بلغ مؤشر حسابات النقود الإلكترونية في اليمن 27% من إجمالي الحسابات البنكية المفتوحة، واستمرت هذه النسبة في ارتفاع كبير خلال السنوات الأخيرة

وشهدت اليمن في السنوات الأخيرة تحوّلًا رقميًا ملحوظًا في القطاع المالي بفضل انتشار محافظ النقود الإلكترونية. والتي مثلت أداة أساسية في تسهيل المعاملات المالية وتعزيز الشمول المالي، خاصة في بيئة تشهد تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

وحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي اليمني - عدن في نهاية العام الماضي 2024 شهدت محافظ النقود الإلكترونية نموا ملحوظا في حجم النقود المصدرة ، حيث بلغ حجم النقود المصدرة 29.94 مليار ريال يمني حتى نهاية شهر سبتمبر 2024م ، كما زاد عدد المشتركين في محافظ النقود الإلكترونية بنسبة 40.1 % عن بداية العام 2024 ، وهذا يعكس مدى النمو المتزايد في التحول الرقمي والاعتماد على محافظ النقود الإلكترونية كوسيلة للدفع والتحول المالي ، مما يعزز دورها في الاقتصاد الرقمي المتنامي

وبرزت أهمية المحافظ الإلكترونية أنها عملت على تسهيل وصول الخدمات المالية إلى جميع فئات المجتمع اليمني وخصوصاً سكان الأرياف والمناطق النائية وذوي الدخل المنخفض ممن لا يمتلكون حسابات بنكية، ويفتقرون إلى البنية التحتية المالية التقليدية، وإلى الوصول بصورة آمنة إلى الخدمات المالية. وهنا يمكننا القول بأن المحافظ الإلكترونية عملت على إحداث فارق حقيقي في تحسين حياة تلك الفئات، حيث اتاحت محافظ النقود الإلكترونية لجميع فئات المجتمع إجراء معاملات مالية ومصرفية (مثل: إرسال وسحب وإيداع الأموال والادخار وسداد قيمة المشتريات والفواتير والالتزامات المالية والوصول إلى خدمات التمويل) بكل أمان وسهولة عبرهواتفهم المحمولة دون الحاجة إلى فتح حساب مصرفي تقليدي، كل ذلك عمل على تعزيز الشمول المالي من خلال ضمان وصول الخدمات المصرفية الحديثة لجميع فئات المجتمع ولاسيما المستبعدة ماليًا، كما ساهمت محافظ النقود الإلكترونية في تقليل تكاليف تقديم الخدمات المالية والمصرفية بالطرق التقليدية بشكل كبير، ووفرت وسيلة أسرع وأرخص لتقديم الخدمات المالية والمصرفية،

كما ساهمت محافظ النقود الإلكترونية في توسيع قاعدة المستفيدين في مختلف الأرياف اليمنية والمناطق النائية حيث وصل مشتركي بعض محافظ النقود الإلكترونية في اليمن لأكثر من ثلاثة مليون مشترك ،مما ساهم في رفع نسبة المتعاملين مع النظام المالي والمصرفي

كما أدى تزايد عدد مشتركي محافظ النقود الإلكترونية في اليمن إلى تطوير التجارة الإلكترونية، حيث أصبح من السهل على الأفراد والمتاجر والشركات التعامل مع الدفع الإلكتروني، ويلاحظ ذلك من خلال تزايد عمليات دفع قيمة المشتريات والالتزامات المالية من خلال محافظ النقود الإلكترونية، بالإضافة إلى زيادة عدد المتاجر والشركات التي طورت أنظمة الدفع لديها من خلال محافظ النقود الإلكترونية وتعزيز التجارة الإلكترونية في البلد

كما ساهم النمو المتزايد في استخدام محافظ النقود الإلكترونية إلى تشجيع الابتكار في القطاع المالي من خلال قيام من العديد من الشركات التكنولوجية المحلية والعالمية، إلى تطوير المزيد من الحلول الرقمية التي تسهم في تحقيق الشمول المالي

كما تساهم محافظ النقود الإلكترونية في تعزيز الشفافية وتقليل التعاملات النقدية التقليدية مما يساعد الجهات الرسمية المعنية على تتبع تدفق الأموال داخل الاقتصاد وتحسين فعالية النظام المالي في اليمن

ونستنتج من كل ذلك الدور الكبير لمحافظ النقود الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي في اليمن ، على الرغم من انخفاض مقومات البنية التحتية لأنظمة الاتصالات وأنظمة الدفع الإلكترونية القائمة على التكنولوجيا المالية (Fintech) نتيجة الظروف التي تمر بها البلاد

تنمية الصادرات
أولوية قصوى لليمن

■ د. غالب حسين سيف

■ من أبرز التحديات التي تفرضها البيئة العالمية الجديدة في تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية نموه يتمثل في تعزيز القدرة التصديرية للاقتصاد المحلي وتنافسيه منتجاته في الأسواق المحلية، الإقليمية والدولية وفي هذا الإطار تأتي أهمية تنمية وتطوير قطاع التصدير ليس من ناحية الكم فقط ولكن ايضاً من ناحية النوع

◄ مفهوم الصادرات:

الصادرات هي مرآة تعكس النشاط الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية والخدمية الى جانب كونها مصدراً رئيسياً للمتحصلات من النقد الأجنبي، مما يجعلها عنصراً مؤثراً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات

ويمكن القول ان الصادرات السلعية هي مجموعة السلع ذات المنشأ المحلي الموجهة او المرسلة بصفة تجارية الى خارج الدولة[1].

هذا التعريف يتصف بالعمومية، إذ ان هناك صادرات ذات منشأ أجنبي قد يُعاد تصديريها من هذا البلد الى بلدان أخرى، كما ان هناك صادرات غير منظورة مثل السياحة، وتعّرف الصادرات ((بانها عبارة عن مجموع السلع والخدمات ذات المنشأ المحلي

1- د. مصطفى محمود: موسوعة التصدير العربية ،2005، القاهرة، ص31.

الموجهة للأسواق الخارجية، او تلك السلع المُعاد تصديرها الى الخارج الموفرة للقيمة المضافة ويدخل في مفهوم الصادرات التحويلات المالية وراس المال المصدر والتكنولوجيا الحديثة المتمثلة في منجزات التقدم العلمي وبراءات الاختراع[2].

وتنقسم الصادرات الى صادرات سلعية منظورة وصادرات غير منظورة

أهمية الصادرات:

ان زيادة الصادرات تؤدي الى زيادة الإنتاج والعمالة، ومن ثم زيادة الدخل القومي، ذلك ان الصادرات من العوامل الإيجابية التي تؤدي الى خلق قوة شرائية إضافية في تيار الانفاق العام، فيزيد الطلب والدخل على النقيض من ذلك فأن الواردات تؤدي الى اقتطاع جزء من الدخل القومي يخصص لدفع ثمنها بوصفها من العوامل السلعية (عامل تسرب) التي تؤدي الى سحب جزء من القوة الشرائية عبر تيار الانفاق العام فيتناقص الدخل او عدم استمرار تزايده[3].

وتكمن أهمية التصدير في دورة في جذب الاستثمارات الأجنبية بوصفه محرك التنمية وذراعها القوي، فالدول التي حققت نمواً في صادراتها كان بسبب زيادة دور الاستثمارات الأجنبية فهي تجلب التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية، بالإضافة لارتباطها الوثيق بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه بلادنا في الوقت الراهن

وتنمية الصادرات تتخذ نماذج متعددة تبعاً لظروف كل بلد، ونظراً لكون بلادنا تقع في قائمة الدول الأقل نمواً يتطلب من القائمين على شؤون البلاد الاهتمام بالتصدير من خلال تشجيع الاستثمار بكافة انواعه وتسهيل اجراءاته وخلق بيئة آمنه وقوانين وتشريعات منظمة له تضمن حق الدولة وحق المستثمر وذلك بتشجيع الصناعة والزراعة او الخدمات او التقائه خصوصاً تلك الصناعات المخصصة للتصدير، وفي ظل المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتحرير التجارة العالمية ثم فرض قواعد صعبة على تجارة الدول النامية منها بلادنا

ومن هذا المنطلق اصبحت سياسة تنمية الصادرات ضرورة لاي دوله لإدماج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، كون النشاط التصديري يتعامل مع كل القطاعات الاقتصادية في الداخل، ومع متغيرات الاسواق العالمية، لذلك فنجاح تنمية الصادرات تتطلب دولة فاعله يكون لديها قدرة على التغيير وإحداث تنمية عن طريق التدخل بعناية قائمة على التوفيق بين اعتبارات النمو الداخلي والانفتاح على الخارج وعلى بلادنا الاهتمام بتشجيع وتنمية الصادرات في ظل الوضع الاقتصادي السيء التي تعيشه فهي الوسيلة الفعالة والعملية المتاحة في الوقت الحالي. بعد وقف الحرب العبثية القائمة منذ عام 2014م والتي التهمت كل مقدرات التنمية، واوقفت عجلة النمو والتنمية.

وانطلاقاً من أهمية الصادرات وإسهاماتها في تكون الميزات التجاري، فالصادرات يجب ان تكتسب الأهمية القصوى في برامج الحكومة وتلعب الصادرات اليمنية دوراً ملائماً نسبياً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ـ فقد كان للصادرات مثلاً خلال المدة (2004 – 2013) دوراً مهماً فكانت نسبة التجارة الخارجية تمثل بالمتوسط (56.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، وشكت الصادرات خلال نفس الفترة بالمتوسط (27.5 %) والواردات بالمتوسط (28.5 %) إذ بلغت قيمة الصادرات بالمتوسط (7277.1) مليون دولار سنوياً

والواردات بالمتوسط ما قيمته (7854.3) مليون دولار سنوياً وبلغ متوسط تغطية الصادرات للواردات ما نسبته (97.6 %) خلال نفس الفترة، وبلغ نصيب الفرد من الصادرات (320.4) دولار ومن الواردات (344.6) دولار[4].

ويمكن استعراض بعض الصادرات اليمنية لبضع سنوات الذي من خلالها

2- سامي عفيفي حاتم: محاضرات في إدارة التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية ،2006، بيروت ص59.
3- إسماعيل محمد هاشم: مذكرات في النقود والبنوك ، مصر ، الدار الجامعية 1985 ، ص120.
4- د. غالب حسن سيف: سياسة تنمية الصادرات في اليمن وأثرها على ميزان المدفوعات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، 2013، 89--87.

نتعرف على واقع التصدير والاستيراد وتراجع نسبتهم الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ادناه:

جدول (1) يوضح قيمة التجارة الخارجية اليمنية (2019 - 2022) بالمليون دولار

البيان	2019	2020	2021	2022
اجمالي الصادرات	1155.0	1178.2	1461.8	1495.3
الصادرات النفطية	824.0	710.5	993.8	990.3
الصادرات غير النفطية	331	467.7	468	505
اجمالي الواردات	6991.9	8403.5	9004	1246.1

نلاحظ بان حصة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020 بلغ(6.2%) وكان عجز الميزان التجاري لنفس العام (16.9%) ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي (38.2%)، بينما كان نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 بنسبة (6.9 %)، وارتفعت قيمة الصادرات عام 2022 نسبة (2.3 %) عما كان عليه عام 2021م مقابل ما نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (7.2 %) عام 2022 مقابل ما نسنه(8.6 %) عام 2021.

كما بلغ متوسط صادرات اليمن 2858.58 مليون دولار امريكي من عام (1990- 2023) وحققت أعلى مستوى لها 7546.63 مليون دولار امريكي عام 2008، وأدنى مستوى قياسي لها 64.81 مليون دولار عام 2023 بعد توقف تصدير النفط عبر الموانئ، يمثل النفط حوالي85 % من صادرات اليمن مما يستلزم الأمر تنويع الصادرات غير النفطية والاهتمام بجودتها

وتتمثل صادرات اليمن غير النفط والغاز، الاسماك، ثمار البر، البن، العسل الذهب، الزيوت المعدنية، السجائر، الصابون، جلود الحيوانات، الفواكه. واهم الشركاء التجاريين للصادرات هم: الصين، الهند، تايلاند، الإمارات العربية المتحدة، سنغافورة، جنوب أفريقيا، اليابان، واهم الشركاء التجاريين في مجال الواردات هي: الصين تركيا، عمان، البرازيل[5].

يعتبر التصنيع للتصدير هو البديل للواردات، وهو سياسة تنموية تعتمد على تنمية دور الصناعة كنموذج لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل تنوع قائمة الواردات، حيث تمثل سياسة التصنيع للتصدير ألية للتخلص من الاعتماد على واردات السلع المصنعة عن طريق إنتاجها محلياً

وبلادنا تعاني من ضعف اقتصادي كبير مرتبط بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبالذات عدم استقرار النمو الاقتصادي العائد لتبعية اقتصادها للمورد الواحد عادة الموارد الأولية هي النفط والذي يجعل الهيكل الاقتصادي غير متنوع ومركز على قطاع إنتاجي واحد وتشجيع سياسة استبدال الواردات بالتصنيع المحلي وهذا ما يحتاج له اقتصادنا وفق تخطيط منظم وسياسة انفتاح مدروسة بالاستناد إلى التجارب الاقتصادية الناجحة في بعض دول جنوب شرق آسيا

5- صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ، تقرير سنوي نهاية عام 2023م.

MISC

شركة المكلا للحديد و الصلب المحدودة

Mukalla Iron and Steel Company Ltd.

حديد مسك

عمر أطول سعر أفضل

- ☑ ليونة
- ☑ قوة
- ☑ مرونة
- ☑ لاينكسر

*حديد مسك ضغط 60 مثني على 360 درجة

www.miscyemen.com

من أوراق عمل ورش
الرابطة الاقتصادية

قرارات وقف تصدير الحديد (الخردة)
الآثار الإيجابية المرتقبة لنتائج التنفيذ

أ. صالح علي الجفري

مقدمة:

يمر اقتصاد اليمن اليوم بكل مكوناته الخدماتية والانتاجية باسوأ مراحلة بفعل الازمة والحرب القائمة منذ عشر سنوات تقريبا، وما نشهده اليوم وتعايشه من انهيارات متوالية في مختلف جوانب الوضع الاقتصادي الذي يتسم اساسا ومنذ النشوء بالضعف والهشاشة للبنى التحتية وغياب الاستثمارات الانتاجية والقصور التشريعي الناظم والمؤمن لاي استثمار اقتصادي اضافة الى غياب الدعم الحكومي في جوانب التحفيز والتسهيلات للرسامين الوطنية الامر الذي قاد الى محدودية المشروعات الاستثمارية الانتاجية، وبالنتيجة ضاعفت الازمة والحرب ازمات فوق ازمات انعكست في خفض الناتج المحلي الى (21,05) مليار دولار للعام 2023م بحسب البيانات الرسمية للبنك الدولي على سبيل الذكر لا الحصر للاعوام السابقة ووصل التضخم معدلات قياسية بفعل تاكل قيمة العملة الوطنية امام غيرها من العملات وثالثة الاثافي وقف صادارت النفط بعد قصف منصات تصديره اواخر اكتوبر من العام 2023م

وطال صناعة الحديد في البلد الكثير من الاضرار مثل غيرها من مكونات الاقتصاد اليمني حيث اغلقت ابواب ثلاثة مصانع للحديد ولم يتبقى سوى مصنع واحد هو شركة المكلا للحديد والصلب المحدودة يعمل وبشكل غير منتظم تقريبا جراء التصدير لخردة الحديد التي هي اساس المادة الخام لتشغيل هذه المصانع والتحايل القائم على كل القرارا الرئاسية والحكومية الصادرة منذو العام 2004م التي قضت بوقف تصدير هذه المادة وحصر بيعها على المصانع الوطنية, وتضاربت القرارات اللاحقة في العام 2012م بفتح عملية التصدير وفي العام 2013م بالمنع والقائم حتى اليوم وما رافقه من تحايل ومهددات لتنفيذ هذه القرارات اضافة الى مشكلات

المشـتغلين في سـوق وتجـارة الخردة وصلـت الـى امـام المحاكـم ولازالت منظـورة حتـى الان تقريبا

الامر الـذي يتطلـب دراسـة وتقييم هذه القـرارات علـى قاعـدة (لا ضرر ولا ضـرار) بعـد ان تؤمـن حاجـة مصنع شـركة المـكلا للحديـد والصلب المحـدودة مـن المـادة الخام للتشـغيل و تأميـن مخـزون كافي لاعـوام قادمة والعمـل علـى فـرز وتحديـد الكميات المطلوبـة منهـا كمـاده خام لتشـغيل هـذه المصانـع ,والنظر بشـكل قانوني فـي المتبقي وخارج الاحتيـاج للصناعة الوطنيـة, واذا تمـت المعالجـات الجادة لحـل كل المشـكلات القائمة اليـوم امام هـذه المصانـع لضمان اعادة تشـغيلها , وتنفيـذ قـرار منـع التصديـر لخردة الحديـد بمسـؤولية تضامنيـة بيـن السـلطات المركزية والسـلطات المحلية فـي المنافذ البرية والبحرية حيث تشـير تقديرات غير رسـمية انـه وخلال العام 2022م تـم تصديـر ما يقـارب (300) الـف طن عبـر ميناء عـدن وبوثائق ر سمية .

◄ صناعة الحديد اليوم بين واقع معتم ومستقبل مجهول

منـذ الحرب التـي اندلعت فـي العام 2015 أثـر الهجـوم مـن قبـل جماعة صنعـاء الانقلابية علـى العاصمة عدن تضررت شـركة عدن للحديـد والصلب م/لحج بفعل احتـراق تجهيزات المصنع وتحـول المصنـع إلى هيكل مـن الحديد القائـم وأصبـح مقـرا لثكنة عسـكرية يسـتخدمها الجيش لاغراضة العسكرية وتوقفـت العملية الإنتاجيـة في المصنع, كذلـك الأمـر أيضـا لمصنـع الشـركة العربيـة للحديد والصلـب م/عدن الواقع في مسـاحة المنطقة الحره في العاصمة عـدن حيـث تم تسـويره بالخرسـانات المسـلحة ومنـع الدخـول اليـه، نظرا لتواجـد قيادة التحالـف العربي في نفس المنطقة، وتوقف هـو الأخر عن الإنتاج بشـكل كامل منذ العـام 2015م

ولـم تكـن شـركة المـكلا للحديـد والصلـب المحدودة احسـن حـالا حيث أغلق المصنع أبوابـه في العام 2020م، بعـد أقـل من عام علـى اعاده تشـغيله حيث منـع المصنع من التـزود بالطاقة الكهربائيـة مـن محطة باجـرش التي كانـت تزود المصنع بالطاقـة الكهربائية عند إنشـائها قبـل سـنوات إضافة إلى منـع تصديـر منتجـات المصنـع إلـى خـارج المحافظـة الا بترخيـص مـن العمليات المشـتركة للمنطقة العسـكرية الثانية ...

ومـن الأهميـة الاشـارة ان المصنع يعـد اكبـر شـركة مصنعـة للحديد في اليمـن، وتم تجهيـزة باتكنلوجيا متقدمة من كبرى الشـركات العالمية ويستوعب 450 عامل وطاقتـه الانتاجية المصممه لوحـدة الصهر (150) الف طن سـنويا من مربعـات الحديد باحجامـة المختلفة

وفي ظل هـذه الوضـع الكارثي الذي لحـق بالمصانع ومنذ العـام 2015 م لم يكـن هنالـك اي تدخل حكومي مسـئول فـي البحث عـن المعالجات وفـي اطار الممكـن عملـه لاعـادة تشـغيل هـذه المصانـع الامـر الذي دفع احـد ملاكها (مطلـوب عاطف) صاحب شـركة عدن للحديـد والصلب الـى نقل نشـاطه الى المملكة العربية السـعودية , وظل مصنع العربيـة فـي عـدن محـاط بالسـواتر والنقاط العسـكرية ومغلق حتـى اليوم

وبالخلاصـة اي مسـتقبل نتطلع اليه حـول هـذه الصناعـة فـي ظـل هذه الاوضـاع التي تعيشـها هـذا فضلا عن المشـكلات القائمـة مـع تجـار الخردة وهي ذات صلة مباشـرة بصناعة الحديد وهـي العالقة امـام المحاكم منـذ اعوام مضـت ولا زالت.

◄ تنظيم تجارة وسوق الخرده :.

تعتبـر كثير مـن دول العالـم الخردة ثـروة وطنيـه ، وكثيـرا منهـا تمنـع تصديرها لمـا لها من أهميـة اقتصاديه واجتماعيـه ، وتشـير معلومـات غير رسـميه عن المشـتغلين بتجارة الخرده بتواجد كميـات كبيرة من الخـرده تقدر بحوالـي (900) ألـف طن

الأمر الذي يحتم أصدار تشـريع ناظم لهذه التجارة وسـوقها والمشـتغلين فيه مـن الحلقات الأدنى إلـى مراكز التجميع لكبار تجـار الخرده بمـا يضمن للجهات الحكوميـه ممثلـة بـوزارة الصناعـة والتجـاره مـن الوقـوف علـى كميـة وأحجام هذه الخـرده وتصنيفها وفرزها ....الـخ ، وبالتالي تحديـد الحاجة منها للمصانع الوطنيـه عامة ومصانع الحديد والصلـب خاصـة حيـث تعتبـر خردة الحديـد وبالتحديد منها (الحديـد الثقيل الدقلـه..، الحديد المكبوس)همـا المادة الخـام التـي تحتاجهـا مصانـع الحديد والصلـب /دون غيرها/باعتبارهما المادة الخـام الاساسـيه في العمليـة الإنتاجية لهـذه المصانع

تظـل الحاجـة لمسـألة التشـريع القانونـي لعمل هـذه التجـارة أمرا في

غايــة الأهميــة كمــا نعتقــد حيــث أنه مســتقبلا وحــال إنجــازه ســوف ينظم هذه التجارة ومشــترياتها مــن مختلف أنــواع الخــرده ، ومنع غيرهــا خاصة مع عمليات الســرقه أثنــاء فترة الحرب ومــا بعدهــا فــي العــام 2015 حيث تم ســرقة كميــات كبيرة جدا مــن الكابلات النحاســية الموصلــه لنقــل الكهربــاء فــي كثير مــن محافظــات الجمهوريه ، وغيرهــا مــن مخلفــات وزارة الدفاع ، إضافة إلى كل المشــكلات التــي رافقت صناعــة الحديــد والصلب فــي البلد منذ صــدور القــرار الرئاســي فــي العــام 2004م القاضــي بوقف صــادرات خردة الحديــد وحصر بيعهــا علــى المصانع الوطنيه وما تلاه من قــرارات متضاربه بالفتــح والمنــع ..الــخ ومــا ترافق من تحايل للالتفــاف على القــرار الحكومي الصادر فــي العام 2013بمنــع التصدير حيــث صــدرت كميــات بــالاف الأطنان ومن المنافذ الرئيســيه كل هذه المشكلات والصعوبــات المتراكمــه مــن تاريخــه والــى اليــوم يمكــن أن تكــون مراجع يســتوعبها القانــون الــذي نقترح ومن خلالــه ســتحدد المعالجــات والضوابط القانونيه لهذه الســوق وتجــارة الخرده ، وحتى يمكن له أن يســتوعب تسهيلات وامتيــازات تشــجع اي اســتثمارات في توســيع وتوطين صناعــة الحديد وعلى وجه التحديد قيام الشــركات المساهمه

◄ الآثار الإيجابية المرتقبه للقرارات المركزيه بوقف تصدير خردة الحديد

مــن الطبيعي أن أي قــرارات مركزيه ومــن أعلــى المســتويات الرئاســيه والحكوميه الهــدف منها تحقيق مصلحة عامه هكذا نفتــرض ، والاكثر أهمية هي دراســة الأوضاع محل دواعي وأســباب القــرار بمــا يعنــي اولا الوقــوف على كامل المشــكلات وحتى المهــددات التي نجمت وشــكلت اســباب وجيهه وعاجله لإصــدار هكــذا قــرارات، ومــن أعلى المســتويات، والمتابــع لهــذه القرارات وبالتحديــد الأول منها القرار الرئاســي الصــادر فــي العــام 2004م والذي منع تصديــر خــردة الحديــد وحصــر بيعها علــى المصانــع الوطنيــه، والثابت هنا هــو تحقيــق مصلحــة وطنيــة تؤمــن تشــغيل هــذه المصانــع، وتضمــن لها حاجتهــا من المــادة الخــام ، وبالنتيجه تســد جزء بســيط مــن حاجة الســوق المحليه مــن المنتجــات الحديديه لهذه المصانــع، وتخلق فرص عمــل ودخول

ثابتــه للمشــتغلين في هــذه المصانع ، وتوفر علــى البلد ولو جزء يســير من كلفــة فاتورة الاســتيراد

ومــا حدث لاحقا عقب ثــورة التغيير في العــام 2011م إن أصــدرت حكومة الثــورة في العــام 2012م قــرار بفتح تصديــر الحديــد الخرده ، ولم نســتطع الوقــوف على أســبابه ، وســرعان ما تلافــت ذلك القــرار المرتجــل كما يبدو واصــدرت في العــام 2013م قرار منع التصدير

ومــع انفجــار الحــرب فــي العــام 2015م طــال اكبــر الضــرر منهــا مصانــع الحديــد حيــث دمــر مصنــع (عدن اســتيل) لمالكــه مطلوب عاطف وبقــي هيــاكل قائمه بل وأصبــح ثكنة عســكريه وغــادر مالك المصنــع بنقل كل اســتثماراته ونشــاطه إلى المملكه العربيــة الســعوديه ،وبالخلاصة الآثار الايجابيه المرتقبة على واقع ومســتقبل صناعــة الحديد لــن تتحقــق مالم تحل المشــكلات القائمه أمام هــذه الصناعة الوطنيــه وتأميــن العمــل لمابقي منها من المصانع وتســهيل وحل مشــكلات العالــق منهــا الــذي أدى إلــى إغلاق بعضهــا وبالــذات الشــركة العربيــه للحديــد والصلــب (ايســكو) لمالكهــا بازرعــة هذه الحلول إذا أســفرت عنها هذه القرارات من المؤكد أنها ستشــكل حافــز وداعم لاي اســتثمار فــي مجال صناعــة الحديــد، وهــذا هــو التحدي القائــم اليوم أمــام هذه القــرارات

◄ المعالجات والمخارج

رؤيا أوليه:.

ســنحاول الاجتهاد بمــا توفر لنا من معلومــات عامــة ومحدوده وســنقدم رؤيــا اوليــه كمعالجــات فــي شــكل أســئلة تســتوعب القائم من المشكلات عل وعســى أن تجــد لهــا اجابات في شــكل معالجــات ممــن يعنيهــم الأمر في الحكومــة عامــة ووزارة الصناعة والتجارة خاصة تجــاه صناعة الحديد، وبالتحديــد لمابقــي من مصنــع وحيد تابع لشــركة المــكلا للحديــد والصلب بعد أن أغلقــت بقية المصانــع أبوابها منذ العــام 2015م كمــا ذكرنا طي هذه الورقــه، ونوجــز ذلك فــي الآتي:

أولاً: ماالــذي يمنــع تفعيــل العمــل بالاتفاقيــه التــي وقعــت بيــن تجــار الخــرده كطــرف أول، ومصنع شــركة المــكلا للحديــد والصلــب المحــدوده كطــرف ثــان، وأشــرف علــى هــذه الاتفاقيــة الغرفــة التجاريــة ونائــب الاتحــاد العام للغــرف التجاريه، وتمت المصادقــة عليهــا مــن قبــل وزارة الصناعة والتجــاره واعتبارها موضوع عمل يجــب التقيد بــه وتنفيــذ بنودها كمــا نصــت عليــه الاتفاقيــة .(مرفق صــوره منها)

ثانياً: هل بالامكان دراســة تسهيلات ضريبيــه وجمركيه تحفز شــركة المكلا للحديد والصلب اســتيراد وقود التشغيل للمصنــع /خاصــة بعــد قطــع التيــار الكهربائــي عنــه من شــركة باجرش/ في ظــل ضوابط محددة تمنع اســتخدام الوقــود لغيــر الغرض المصــرح به؟ ، ونعتقــد أن هكذا تســهيلات مع ضمان توفر المادة الخام ســوف تســرع بعمل المصانــع المتوقعــه إضافة إلــى أنها قد تحفــز مســتثمرين آخريــن لدخول مشــاريع الحديد والصلب فــي البلد

ثالثــاً: ماالــذي يمنــع من تســهيل حركة انتقال منتجات شــركة المكلا بين المحافظــات الا من خلال إجــازة الأمر عبر القيادة العســكريه للمنطقه الثانيه فــي محافظة حضرمــوت ، وتأمين خط ســيرها دون فرض الجبايات والاتاوات علــى طول الطرقات بيــن المحافظات ؟

رابعــاً: ما الــذي يحــول دون تدخل وزارة الصناعــه والتجــارة ومحافــظ العاصمــة عــدن وزيــر الدولــة مــن التدخل لــدى قيــادة التحالــف العربي فــي منطقــة البريقــا لغــرض رفــع الســواتر الاســمنتية والنقاط العسكريه التــي تحــول دون الدخــول والخروج بيسر وســهولة إلى مقر إدارة ومصنع الشــركه العربيــه للحديــد والصلب

خامســاً: هــل بالإمكان حل مشــكلة تجــار الخــرده بحيث تضمــن مصالح كل الأطراف ، وتقديــم المصلحة العامه علــى غيرها مــن خلال تحديــد حاجة شــركة المــكلا للحديــد والصلــب من المادة الخام (خــردة الحديد)بما يضمن لها التشــغيل وبكفاءة طــوال العام من جهــة ، وتأميــن حاجتها مــن مخزون كاف لأعــوام قادمــه من جهــة أخرى ووفقــا ومــا اتفــق عليه من اســعار بيــن الطرفيــن (تجار الخرده، شــركة المكلا)

سادســاً: النظــر في دراســة اعداد تشــريع يحــدد وينظــم ســوق تجارة الخــردة والمشــتغلين فيــه بحيــث يســتوعب الاجراءات والاليات المنظمة للتعامــل مــع هــذه الثــروة الوطنية

الانفجار السكاني والانهيار الاقتصادي في اليمن

العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي

يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

تشكل العلاقة بين وتيرة النمو الاقتصادي ووتيرة الزيادة السكانية في اليمن إشكالية معقدة للغاية حيث أصبحت الزيادة السكانية السريعة جدا عبئا إضافيا يثقل كاهل الاقتصاد المنهار، ونحاول في هذا المقال رصد نقاط عامة حول تلك الإشكالية

تزيد قضية الخلل بين الزيادة السكانية العالية والنمو الاقتصادي السلبي ازمات البلاد العامة تعقيدا حيث تتزامن مع الحرب الجارية وسيادة الاضطرابات الأمنية وتوقف النشاط الإنتاجي وانتشار الفقر والمجاعة والبطالة وتوقف العمل والاستثمار وسلبية مؤشرات النمو الاقتصادي وتجاوز وتائر نمو السكان وتائر النمو الاقتصادي بشكل حاد حيث تشكل أزمات مستدامة تتزايد تعقيدا مع مرور السنوات،

باختصار يؤثر النمو السكاني السريع بشكل سلبي على وتيرة النمو الاقتصادي بسبب الضغوط المتزايدة على الموارد وضعف القدرات المؤسسية والتأثير السلبي على معدلات الادخار والاستثمار مما يؤدي إلى تشكل حلقة مفرغة تعيق اي جهود لتحقيق تنمية مستدامة

◄ الانفجار السكاني

وفقا للبيانات التاريخية المتوفرة في صفحة "سكان اليمن" على ويكيبيديا بلغ عدد سكان اليمن بالمليون نسمة حسب الاعوام:

- عام 1960 حوالي 5.1
- عام 1970 حوالي 6.1
- عام 1980 حوالي 7.9
- عام 2000 حوالي 17.7
- عام 2024 حوالي 35.6

أما حول تقديرات النمو السكاني السنوي خلال الستون سنة الماضية فقد بلغ حوالي 3%.

حاليا يقدر معدل النمو السكاني حوالي 1.88% وهو أقل معدل يسجل في الزمن المعاصر

للعلم يعد معدل نمو السكان في البلاد من أعلى معدلات النمو على مستوى العالم.

يشكّل النمو السكاني السريع في اليمن تحديا جوهريا يعقّد جهود التنمية ويفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والبيئية المتزايدة

أن أسباب النمو السكاني تتمحور في ارتفاع معدلات الخصوبة وانتشار الأمية والبنية السكانية الشابة وتداعيات الحرب والنزوح وتخلف التعليم وغياب ثقافة التنمية البشرية الإيجابية والاعتماد على الأنشطة الاقتصادية التقليدية مثل الزراعة التي تتطلب مزيد من الأيدي العاملة

لعل أهم اثار الزيادة السكانية هي زيادة الطلب الاستهلاكي والخدمي وانتشار البطالة والاضطرابات الاجتماعية وانهيار الخدمات الأساسية وتعميق الأزمات البيئية وبروز أزمة مياه حادة

◄ الأزمة الاقتصادية

تعاني اليمن من تقلبات اقتصادية حادة على مدى العقود الماضية نتيجة للصراعات المتواصلة وغياب الاستقرار السياسي مما أثر سلباً على توافر الاستثمارات وتخلف الإنتاجية

فقبل اندلاع حرب 2015 كان الاقتصاد يشهد نموا متفاوتا حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.9% في عام 2009 وارتفع إلى نحو 8% في عام 2010، ثم شهد تراجعاً إلى حوالي –2.5% في عام 2011.

ومنذ اندلاع الصراع تدهورت آفاق النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ إذ انخفضت الاستثمارات وتوقفت صادرات النفط والغاز مما أدى إلى انكماش الاقتصاد وتدهور القدرة الشرائية مع ارتفاع معدلات التضخم وتراجع إنتاجية العديد من القطاعات الحيوية حيث سجل الاقتصاد وتائر نمو سالبة وتراجع حجم الناتج الوطني الاجمالي إلى أقل من 50% عما كان عليه قبل الحرب

◄ الحلول الممكنة لمشكلة الزيادة السكانية:

تمكين المرأة وتعليمها

تعزيز خدمات الصحة الإنجابية من خلال دمج تنظيم الأسرة في البرامج الإنسانية، خاصة في المناطق النائية والمخيمات كما أن من الضروري خلق فرص اقتصادية وإدارة الموارد الاقتصادية بشكل مستدام عن طريق وقف هدر الموارد مع التوعية المجتمعية بأهمية تنظيم الأسرة اقتصاديا واجتماعيا

◄ تحديات أزمتي السكان والاقتصاد

أن أهم التحديات التي تفاقم أزمة الانفجار السكاني والانهيار الاقتصادي هي :

- استمرار الحرب يُعيق تنفيذ أي خطط تنموية طويلة المدى.
- المقاومة الاجتماعية لتقليل الإنجاب بسبب ارتباطه بالعادات والقيم.
- محدودية التمويل الدولي الموجه للتنمية مقابل التركيز على الإغاثة الطارئة.
- غياب أي مشاريع تنموية وغياب الاستثمار الخاص ومحدودية فرص العمل الجديدة
- تزايد الفقر والمجاعة وتدهور الأزمة الإنسانية

وعليه فإن الانفجار السكاني في اليمن ليس قضية ديموغرافية فحسب بل قضية اقتصادية كما يشكل حلقة مفرغة تعمق الفقر والنزاع ويتطلب الحل رؤية شاملة تجمع بين إحلال السلام وإصلاح الاقتصاد وإدارة الموارد بشكل فعال وبدعم دولي فعال بدون ذلك ستبقى اليمن عالقة في دوامة لا تنتهي من الأزمات

أزمة النمو السكاني وسوء استخدام الموارد

تواجه اليمن تحديين رئيسيين مترابطين هما النمو السكاني السريع وسوء استخدام الموارد الطبيعية

حيث شهد معدل النمو السكاني في اليمن خلال الستون السنة الماضية معدلات نمو تراوحت بين 3.2–3.5% سنوياً وقد رافق معدلات النمو السكاني معدلات أقل من النمو اقتصادي مما خلق أزمات اقتصادية وإنسانية كبيرة جدا

ونتوقع أن يؤدي مضاعفة عدد السكان خلال العقود القادمة إلى مزيد من الضغط على بنية الخدمات والموارد الطبيعية المحدودة مثل المياه والأراضي الزراعية وسوء استخدام مستدام للموارد المتاحة خاصةً في القطاع الزراعي والمياه والموارد الطبيعية الغير متجددة الأخرى مما يؤدي إلى تفاقم مشكلات الأمن الغذائي والفقر وتدهور البيئة مما يعيق جهود التنمية المستدامة ويزيد من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية في البلد

أن تسجيل النمو وتائر سالبة واستمرار نسبة الزيادة السكانية قد تسبب في أزمات اقتصادية وإنسانية معقدة حيث تعد الأزمة الإنسانية في اليمن أكبر أزمة يشهدها العالم في الوقت الراهن

ونعتقد أن أزمة الأزمات هي المنحى السياسي والخلل في توزيع السكان الغير متناسب مع توزيع الموارد جغرافيا حيث سيكون من المستحيل بروز أي اتفاق سياسي لحل أزمة توزيع الثروة بشكل عادل على مستوى البلد مما يعقد اي حلول سياسية لأزمات البلاد المعقدة والمتداخلة والمتراكمة منذ عقود

AL ROBAIN
الربان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة